القيادات الشابة في القطاع الثالث
ARAB YOUTH LEADING IN THIRD SECTOR
مركز الشباب العربي
ARAB YOUTH CENTER
باحثي الامارات
EMIRATES SCHOLAR
مركز بحوث ودراسات علمية
Scientific Research Center

القطاع الثالث :
تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية في المجتمعات العربية

ملخص

تتناول هذه الدراسة دور وتأثير القطاع الثالث على المجتمع العربي وثقافته، مع التركيز على العوائد الاقتصادية التي يوفرها. يستكشف البحث دور القطاع الثالث كقوة ناعمة تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة متكاملة من الأنشطة والمبادرات. تم استخدام منهجيات نوعية وكمية لجمع البيانات حول المشاريع الثقافية والتوجهات المجتمعية المرتبطة بها. كما تم الحصول على بيانات كمية من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية، بالإضافة إلى بيانات نوعية من مقابلات معمقة مع مديري المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية المختارة.

أظهرت النتائج أن القطاع الثالث يعزز بشكل كبير الهوية الثقافية ويعزز القيم الاجتماعية، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق فوائد اقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات العربية. وتعتمد معظم المنظمات العاملة في القطاع الثالث في الدول العربية متوسطة الدخل على مصادر تمويل مشابهة، مثل التبرعات، ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى، والأعمال العائلية، والمنح المقدمة من الهيئات التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، تشير الدراسة إلى وجود إمكانات غير مستغلة للقطاع الثالث لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في مجالات مثل الحد من الفقر، وتمكين المرأة والشباب، وتحسين التعليم والخدمات الصحية.

تُظهر الدراسة أيضًا ارتباطًا وثيقًا بين فعالية القطاع الثالث في مجالات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، مما يعزز من قدرة هذه الأنظمة على الصمود والاستدامة. وتشدد النتائج على أهمية إشراك أصحاب المصلحة لضمان توافق القطاع مع قيم المجتمع، وتعزيز الشفافية، وبناء الثقة والشعور بالملكية لدى المجتمع. كما أن الحوكمة الجيدة في القطاع الثالث تعزز من قدرته على تحقيق مهمته وترسيخ أصوله بما يضمن استدامة عملياته.

تشير الدراسة إلى ضرورة معالجة تحديات الاستقرار المالي والعقبات الأخرى التي تعيق عمليات القطاع الثالث، والتي تُضعف من قدرته على تحقيق إمكاناته. وتدعو إلى تعزيز الشراكات بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني لتمكين القطاع الثالث وزيادة مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في صياغة سياسات فعالة تعظم من تأثير القطاع الثالث الإيجابي على مختلف المجالات المجتمعية، مما يخلق بيئة مثالية تدعم النمو المستدام والتنعمية الشاملة. في النهاية، يبرز البحث القطاع الثالث كركيزة استراتيجية لتحسين جودة الحياة وزيادة العوائد الاقتصادية في المجتمعات العربية.

مقدمة

يُعد القطاع الثالث أحد المكونات الرئيسية التي تسهم في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في العالم العربي وعلى المستوى العالمي. يُعرف هذا القطاع أيضًا بالقطاع غير الربحي، ويشمل مجموعة واسعة من المنظمات مثل الجمعيات الأهلية والمؤسسات الثقافية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية. يُعزز هذا القطاع التفاعل الاجتماعي ويقدم خدمات متنوعة تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الهوية الوطنية والثقافية (الحميداني وآخرون، 2022).

تُركز هذه الدراسة على استكشاف الأدوار المتعددة التي يلعبها القطاع الثالث في دعم التنمية المستدامة وتعزيز القوة الناعمة، مع التركيز بشكل خاص على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقدمها. وفي ظل الأزمات العالمية المتزايدة، سواء كانت اقتصادية أو طبيعية، يُظهر القطاع الثالث قدرة كبيرة على التكيف والابتكار لمواجهة التحديات. ان الأزمات تُحدث تغيرات جذرية في سلوكيات الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك التوجه نحو الادخار بدلًا من الاستثمار خلال فترات عدم الاستقرار، مما يزيد من أهمية القطاع الثالث كعنصر استراتيجي لتقديم الدعم والخدمات الضرورية (Eilstrup-Sangiovanni, 2020 &Hofmann). على المستوى العالمي، تطور القطاع الثالث بشكل ملحوظ، حيث ازداد عدد منظماته من حوالي 13,000 منظمة في عام 1981 إلى أكثر من 470,000 منظمة في عام 2001، ويُساهم في توظيف أكثر من 11 مليون شخص حول العالم (Lewis & Surender، 2004).

على الصعيد العربي، يشهد القطاع الثالث تطورًا كبيرًا، حيث ازداد عدد المنظمات غير الربحية بشكل ملحوظ في بلدان مثل شمال افريقيا ودول الخليج العربي حيث بلغ عددها حوالي 230,000 منظمة في عام 2002 (Boudjema, 2018). ومع ذلك، يواجه القطاع الثالث في الدول العربية تحديات متعددة تتعلق بضعف الشراكات مع الحكومات وغياب البيانات الدقيقة التي يمكن أن تُرشد التدخلات الفعالة (غالي، 2019). رغم التقدم الذي أحرزه القطاع الثالث، إلا أنه يواجه عوائق تحد من تحقيق إمكاناته الكاملة. تعاني العديد من المنظمات من نقص الموارد والتمويل، وضعف التعاون مع الحكومات والمؤسسات الخاصة.و تُظهر الدراسات أن ضعف المعرفة بالاحتياجات الحقيقية للمجتمعات وعدم وضوح العلاقة بين القطاع الثالث والجهات الحكومية يُعيق تحقيق الأهداف المنشودة (Garkisch et al., 2017). بالإضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم استراتيجيات التمويل والحكم الرشيد لتعزيز الشفافية والثقة بين أصحاب المصلحة والمجتمعات التي تخدمها هذه المنظمات (Connolly et al., 2015). يلعب القطاع الثالث دورًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وخاصة في مجالات القضاء على الفقر (SDG1)، تمكين المرأة والشباب، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز المساواة الاجتماعية (United Nations, 2015). على سبيل المثال، تقدم منظمات مثل بنك الطعام المصري ملايين الوجبات للأسر ذات الدخل المنخفض سنويًا، مما يعكس الأثر الاجتماعي الكبير لهذه المنظمات. كما أن هذا القطاع يساهم في تقديم خدمات أساسية للفئات الأكثر ضعفًا مثل المأوى والمساعدة الطارئة أثناء الأزمات (United Nations Global Compact, n.d).

أهمية الدراسة

تستند أهمية هذه الدراسة إلى الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الثالث في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات العربية، حيث يُعتبر هذا القطاع مصدرًا رئيسيًا للدعم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. تكمن المشكلة البحثية في عدم وجود دراسات كافية تسلط الضوء على تأثير هذا القطاع على حياة الأفراد والمجتمعات، مما يؤدي إلى نقص في الفهم العام لدوره وأهميته. من خلال هذه الدراسة، يتم السعي لتحقيق عدة أهداف، من بينها تحليل أثر القطاع الثالث على الثقافة العربية والاقتصاد الوطني، وفهم كيف يمكن أن يُعزز من القوة الناعمة للمجتمعات في المنطقة. كما تهدف الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن استثمار موارد هذا القطاع بشكل فعّال لخدمة الأهداف التنموية. إن أهمية هذه الدراسة تتجاوز الجوانب الأكاديمية لتصل إلى التطبيقات العملية، على الصعيد الأكاديمي، تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالقطاع الثالث وتمكين الباحثين من فهم أعمق للعوامل المحركة لهذا القطاع في السياق العربي.

أما على الأصعدة العملية، فإن نتائج هذه الدراسة يمكن أن توجه صناع السياسات نحو تطوير استراتيجيات دعم القطاع الثالث، مما يعزز من قدراته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن تحقيق النجاح في تعزيز عمل القطاع الثالث يتطلب تضافر الجهود، ويعكس مستقبلًا مشرقًا للمجتمع العربي.

إن الدراسات التي تؤكد على دور القطاعات غير الربحية في النهضة الثقافية تأتي في وقت حرج تسعى فيه المجتمعات إلى تعزيز هويتها وتفعيل طاقاتها. لذلك، فإن دراسة أهمية القطاع الثالث تعد أداة فعّالة لفهم الآليات التي يمكن أن تعزز من فعالية هذه المؤسسات غير الربحية وتساعد على إيجاد مساحات أكبر للتعبير الفني والتعليمي، مما يتفاعل إيجابيًا مع احتياجات ومتطلبات المجتمعات العربية. فهذا القطاع يمثل قوة ناعمة ذات إمكانيات كبيرة لتغيير الواقع الاجتماعي والثقافي وتعزيز الرفاهية العامة في المجتمعات العربية.

المصطلحات الرئيسية والتعريفات

تُعتبر من الاهمية بمكان معرفة المصطلحات الرئيسية والتعريفات اللازمة لفهم دراسة أهمية القطاع الثالث ومردوده بشكل عميق، إذ يتضمن هذا القطاع مجموعة من القيم والأنشطة المتنوعة، التي تُشكل نسيج المجتمع المدني. يشمل القطاع الثالث منظمات غير ربحية تهتم بالثقافة والفنون والتعليم والصحة، مما يدل على تنوعه وأهميته في إحداث تغييرات إيجابية. تتمثل المشكلة البحثية هنا في عدم وجود تعريفات موحدة وشاملة للمصطلحات ذات الصلة بالقطاع الثالث، كما أن الاختلافات في الاطلاع والمعرفة حول هذا القطاع تؤدي إلى عدم وضوح في فهم دوره وأثره في المجتمعات العربية. تستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على التعريفات الأساسية، مثل «القطاع الثالث»، «القوة الناعمة»، و»العائد الاقتصادي»؛ حيث يُعتبر تعريف هذه المصطلحات أحد الأهداف الرئيسية للبحث، إذ يسعى إلى إنشاء قاعدة معرفية تدعم الأبحاث ذات الصلة وتساعد على تيسير التواصل بين الباحثين، صانعي السياسات، والممارسين في هذا المجال . كذلك، يعد من الأهداف الأساسية فحص كيفية ارتباط هذه المصطلحات ببعضها البعض وتأثيراتها المتبادلة، مما يُساهم في تحسين فهم الأبعاد المتعددة التي يغطيها القطاع الثالث.

تكتسب هذه التعريفات أهمية كبيرة على الصعيدين الأكاديمي والعملي؛ من الناحية الأكاديمية، تُعتبر الأسئلة المرتبطة بالمصطلحات اللازمة لفهم أطروحات حقوقية وعلمية حول القطاع الثالث أساسية لبناء الأدبيات البحثية، مما يُساعد في تنظيم الأفكار وتوجيه النقاشات. من الناحية العملية، فإن تحديد هذه المصطلحات من شأنه تسهيل تطوير استراتيجيات عمل فعالة للأشخاص والمجموعات المعنية، وبالتالي تحسين الاستخدام الفعلي للموارد في هذا القطاع. لقد أصبح تطوير مسارات جديدة للفهم والتطبيق في القطاع الثالث ضرورة تاريخية ترتقي بالمشاركين إلى مستويات تفكير أعمق وأكثر شمولية، مما يُنمي النتائج العملية ويعزز من الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العربية.

قام (Kujala et al., 2022) بتعريف مشاركة أصحاب المصلحة على أنها الأهداف، والأنشطة، والتأثيرات لعلاقات أصحاب المصلحة بشكل أخلاقي، أو استراتيجي، أو براغماتي. وأحد أكثر التعريفات اقتباساً هو تعريف (Greenwood, 2007)، الذي يشير إلى أن مشاركة أصحاب المصلحة تتضمن الممارسات التي تتخذها المنظمات لإشراك أصحاب المصلحة بشكل إيجابي في الأنشطة التنظيمية، من خلال خلق فرص للحوار، والاحترام المتبادل، والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة ومعالجة التحديات الأخلاقية.

لقد توسع مصطلح «القطاع الثالث» ليشمل الآن المجتمع المدني، وعادةً ما يضم هذا القطاع منظمات المجتمع التطوعية، والجمعيات الخيرية، والتعاونيات الاجتماعية، وغيرها. يغطي هذا القطاع مجموعة متنوعة من الوظائف، مثل تقديم الخدمات العامة، والخدمات ذات التمويل الذاتي، والحملات، والدعوة، وغيرها (Salamon, 2016 & Sokolowski).

ونظـرًا لتعقيـد القطاع الثالث، يمكـن وصفه بمصطلحات أكثر تعبيـرًا، مثل التضامن الجديـد، والاتصـال الاجتماعـي، والمبـادرة الخاصـة، والاعتمـاد علـى الـذات. هـذه المجموعـة مـن التعبيرات البديلـة قد تكون أكثـر ملاءمة للمجتمع والسـوق والدولة (Boudjema, 2018).

حاولـت العديـد مـن القواميـس تقديم تعريـف للقطـاع الثالـث. على سـبيل المثال، يُعـرّف قاموس أوكسـفورد (2020) القطاع الثالث بأنه جـزء من الاقتصاد أو المجتمع يشـمل المنظمـات أو الجمعيات غير الربحية وغير الحكوميـة، بما في ذلك الجمعيات الخيريـة، والجمعيـات التطوعيـة، والجمعيـات التي تخدم فئـات معينـة، والجمعيات التعاونيـة. بينمـا يعـرّف قامـوس لاروس الفرنسـي القطـاع الثالـث كمجموعـة من الأنشـطة الاقتصاديـة التـي تتقاطـع مـع القطاعيـن العـام والخـاص، وقـد تطورت وفقًا لمنطق الاقتصاد الاجتماعي الذي يشـمل المؤسسـات الخيرية، والمؤسسـات التعاونية، والمؤسسـات التضامنيـة (Yahiaoui, 2021)

ويمكـن تعريـف القطاع الثالث بأنه قطاع يهدف الى تنميـة المجتمع في عدة مجالات مـن خلال تلبيـة متطلبـات افـراده لتحقيـق الحـد الادنى مـن جـودة الحيـاة بأبعادها المختلفـة والتـي مـن شـأنها العمل علـى تحسـين المسـتوى المعيشـي والتنموي الملائـم وتقديم انواع مختلفة من الدعم لهـؤلاء الافراد في البيئة المحيطة والذي قد لاتوفـره القطاعـات الاخرى الرسـميةالربحية وذلك من خلال تحقيق عوائد مسـتدامة يتـم اعـادة اسـتثمارها مرة اخرى في هـذا القطاع لضمان اسـتمرار الخدمـات المقدمة.

قدمـت العديـد مـن الدراسـات خصائص منظمـات القطاع الثالـث. وفقًا لـ Ball and Dunn 1994))، هنـاك مجموعة من الخصائص المشـتركة التي تتسـم بها المنظمات غير الحكومية، وهي: (1) يتم تشـكيلها بشـكل تطوعي وتعتمـد على العمل التطوعي، (2) هـي منظمات مسـتقلة عـن الحكومة والقطـاع الخاص، (3) لا تهـدف إلى تحقيق الربح أو المكاسـب الشـخصية، (4) هدفها الرئيسـي هو تحسـين الظـروف والفرص للأشـخاص الأكثـر ضعفًـا. فـي عـام 2007، درس Fast سـلوك القطـاع الثالـث خلال النزاعـات وذكـر أنـه يتميـز بالحيـاد لأنه يعمـل من أجـل الفائـدة الإنسـانية للطرفين دون إصـدار أحـكام. كمـا أن هـذه المنظمـات تشـارك بفاعليـة في المجتمـع المحلي بمسـتوى عالٍ من المشـاركة، ويشـمل ذلك اتخاذ قرارات تشـاركية بين الأفراد الذين يشـكلون المنظمة.

يغطـي القطـاع الثالـث مجموعـة متنوعـة مـن أنـواع المنظمـات، مثـل المنظمات التطوعيـة، والمنظمـات المجتمعية، والمنظمـات غير الربحية، والجمعيـات الخيرية، ولكل نوع منها فروق دقيقة (Alcock, 2004, 2010, Evers , Laville&). في سـياق هذه الدراسـة، سـيتم اسـتخدام المصطلح الشـامل «منظمات القطاع الثالـث» (TSOs) وفقًـا للتعريـف التشـغيلي الـذي قدمـه Mortensen & Montgomery فـي عام 2018، والذي يمكـن تلخيصـه كما يلي:

«القطـاع الثالـث يشـمل منظمـات رسـمية، غيـر ربحيـة، مسـتقلة دسـتوريًا عـن الحكومـة؛ تديـر نفسـها بنفسـها، وتسـتفيد مـن بعـض أشـكال العمـل التطوعي، يديرهـا متطوعـون أو أمنـاء غيـر مدفوعـي الأجـر، وتسـتخدم المتطوعين فـي تقديم الخدمـات.»

أهداف الدراسة

يمثـل القطـاع الثالـث أحـد الأركان الأساسـية التـي تسـهم فـي بنـاء المشـهد الاجتماعي والثقافـي والاقتصـادي فـي المجتمعـات العربيـة، مما يسـتدعي دراسـة معمقـة وفهمًا شـاملاً لمسـتويات تأثيـره. تكمن المشـكلة البحثية في افتقـار الأدبيات الراهنة للدراسـات التـي تتنـاول دور هـذا القطـاع في تعزيـز التنميـة والهوية الثقافيـة، وتوضيـح كيفية تحويل هـذا الـدور إلـى قيمة اقتصادية ملموسـة. لذلـك، تحرص هذه الدراسـة علـى تحديد أهداف رئيسـية مثل تحليل فعالية القطاع الثالث في دعم الثقافة المحلية، وتقييم مسـاهمته في تعزيـز العائـدات الاقتصادية، بالإضافة إلـى فهم كيفية تمثيله للقـوة الناعمة التي يمكن أن تتجـاوز الحـدود الوطنية لتعزيز العلاقـات الدولية. تتمثل الأهداف الخاصـة للبحث في إجراء تقييـم شـامل للبرامج والمبادرات التي تنظمها مؤسسـات القطاع الثالـث، وفي تتبع أثرها علـى المجتمـع، بما في ذلـك التأثير على التنميـة الاجتماعية والاقتصاديـة، وفحص العلاقة بيـن الثقافـة والمشـاركة المجتمعيـة، ودراسـة العوائد الاقتصاديـة الناتجة عـن التدخلات الثقافيـة. كمـا يهـدف البحث إلى تطوير توصيات عملية تسـاعد على تعزيـز دور هذا القطاع وتوجيهـه نحـو تفعيل دوره كقوة دافعـة للتغيير الإيجابي. تعتبر هـذه الأهداف مهمة ليس فقـط من الناحيـة الأكاديمية، بل أيضًا من الناحية العملية، حيـث تكمن أهميتها في توضيح كيـف يمكـن للقطـاع الثالـث أن يُحدث فارقًـا حقيقيًا في حيـاة الأفـراد والمجتمعات، فضلاً عـن دوره فـي تعزيز الهوية الثقافية. كما يُسـهم القطاع الثالث بشـكل فعـال في النهضة الثقافيـة والاقتصادية، إذ أن قطاعات الأدب والنشـر والترجمة تُسـهم بفاعلية في النهضة التـي تشـهدها منطقـة الخليج العربـي كونهـا ركائز ثقافيـة واقتصاديـة واجتماعيـة هامة، تتوافـق مخرجاتهـا مع العديد من المؤشـرات. (مرصد المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة).

وهـذا يبرز أهمية البحث في تسـليط الضـوء على كيف يمكن أن تكون جهـود القطاع الثالث وسـيلة للمسـاهمة فـي التنمية المسـتدامة وتعزيـز الهوية فـي المجتمعـات العربية. إن تحقيـق أهـداف هـذه الدراسـة يُتوقـع أن يُسـهم في رسـم السياسـات العامة وأسـاليب العمـل بالمؤسسـات غيـر الربحيـة، وبالتالـي، يرتقـي بالقطاع الثالـث إلى مقـام متقدم في صياغـة المسـتقبل الثقافي والاجتماعـي للمنطقة.

إحصاءات القطاع الثالث في المجتمع العربي

جدول رقم (6)

تأثير في الثقافة	المساهمة في الناتج المحلي	عدد العاملين	عدد المنظمات	السنة
15 نشاط ثقافي	3.5%	20000	1500	2020
15 نشاط ثقافي	3.8%	22000	1600	2021
15 نشاط ثقافي	4.0%	23000	1700	2022
15 نشاط ثقافي	4.5%	25000	1800	2023

مراجعة الأدبيات

في السنوات الأخيرة، برزت أهمية القطاع الثالث في المجتمعات العربية كنظام ديناميكي يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. يُعرف هذا القطاع بأنه يشمل المنظمات غير الربحية، مثل الجمعيات الأهلية والمؤسسات الثقافية، التي تعزز من التفاعل الاجتماعي وتقدم خدمات متنوعة للمجتمعات. يُمثل هذا القطاع قوة ناعمة يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الهوية الثقافية، مما يساعد على تكوين مجتمع أكثر تماسكًا وتعاونًا. تكمن المشكلة البحثية في عدم وضوح الدور الحقيقي للقطاع الثالث في المجتمعات العربية، ولا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه المجتمعات، حيث يُعاني العديد من هذه المنظمات من نقص الموارد والدعم، مما يعيق قدرتها على التأثير الفعال. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور القطاع الثالث في تعزيز الثقافة العربية والمردود الاقتصادي الذي يمكن أن توفره هذه المؤسسات، بالإضافة إلى كيفية تمكينها لتحقيق الإيجابية في المجتمع. وتشمل الأهداف كذلك تحديد العوامل التي تسهم في نجاح البرامج والمبادرات للقطاع الثالث، وفهم مدى تأثير هذه البرامج على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع العربي، وكيف يمكن للقطاع الثالث أن يعزز من القوة الناعمة للمنطقة. إن محاور هذا البحث تُعتبر ذات أهمية كبيرة، ليس فقط من الناحية الأكاديمية، بل وأيضاً عمليًا، حيث يُعد فهم القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة خطوة هامة نحو تعزيز الهوية الثقافية والمجتمعية. يُعتبر هذا القطاع محط اهتمام لصنّاع السياسات، لما له من قدرة على تعزيز الاستدامة والتمكين. وتجدر الاشارة إلى إمكانية استفادة هذه الأنشطة من دعم القطاع الثالث، مما يعزز من نجاحها واستدامتها. لذا، يُعد هذا البحث ضروريًا لتسليط الضوء على الأدوار الأساسية للقطاع الثالث وتوجيه النقاش الأكاديمي والعملي حول أهميته في المجتمع العربي.

في ضوء التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح القطاع الثالث،

الذي يضم المنظمات غير الحكومية وأشكال العمل التطوعي والخيري، يحظى بأهمية متزايدة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. يمثل هذا القطاع نقطة توازن بين القطاعين العام والخاص، فهو يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحفيز التنمية المستدامة، خاصة في المجتمعات العربية التي تمر بتحولات معقدة. غالبية الدراسات السابقة قد أظهرت كيف يُعزِّز القطاع الثالث من قيمة المجتمع، وما يقدمه من حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها هذه المجتمعات. من خلال أبحاث متعددة، تم تسليط الضوء على الجوانب الاقتصادية للقطاع الثالث، حيث أظهرت النتائج أهمية الدور الذي يلعبه في خلق فرص العمل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يمثل رافدًا أساسيًا للاقتصاد المحلي. علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى التأثير الثقافي للقطاع الثالث، حيث يعكس الهوية العربية ويساهم في الحفاظ على التقاليد والقيم المحلية. قد تناولت الأدبيات الحالية دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز مفاهيم المواطنة الفعالة والحوار الثقافي، مما يساعد على بزوغ القوة الناعمة للدول العربية في الساحة الدولية. إذ تعتمد القوة الناعمة على القدرة على التأثير من خلال القيم والثقافة، ويتضح من الأبحاث أن النشاطات المرتبطة بالقطاع الثالث يمكن أن تكون إطارًا مثيرًا لتعزيز هذه القوة.

ومع ذلك، لا تزال هناك مجالات تبحث عن توضيح، حيث إن العديد من الدراسات لم تغطِّ كفاية تأثير القطاع الثالث على التطورات السياسية والاجتماعية في بعض البلدان العربية، بالإضافة إلى وجود نقص في الأبحاث الكمية التي تقيم فعالية البرامج والمبادرات المختلفة. علاوة على ذلك، لم يتم البحث بعمق في التحديات التي تواجهها هذه المنظمات، خاصةً في البيئات التي تعاني من ضعف في الموارد أو عدم الاستقرار. لذا، يُعتبر إجراء مزيد من البحث في هذه المجالات ضروريًا لفهم أعمق لدور القطاع الثالث في تعزيز التنمية الشاملة ودعم الثقافة العربية. في ضوء ما سبق، تأتي هذه المراجعة الأدبية لتقديم إطار شامل لفهم أهمية القطاع الثالث في المجتمع العربي وكيف يمكن أن يسهم بشكل فعّال في تعزيز التنمية الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية. من خلال تحليل الأدبيات الحالية وتحديد الفجوات البحثية، تهدف هذه المراجعة إلى استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها للقطاع الثالث أن يقدم حلولًا مبتكرة وفعالة، مما يُعزز موقفه كقوة ناعمة في السياقات المحلية والدولية.

1. واقع الشباب والقطاع الثالث

تُظهر مراجعة الأدبيات ضرورة الاستمرار في البحث والتطوير لدراسة ديمومة ومردودية مشاركة الشباب ضمن القطاع الثالث، وذلك من خلال تبني أساليب بحثية جديدة ترتكز على البيانات الميدانية والتجارب التطبيقية الفعلية، وهو ما يساهم في بناء بيئة مجتمعية أكثر شمولية وتماسكًا . تُظهر الأدبيات أن الشباب يشكلون قوة فاعلة في القطاع الثالث؛ فهم غالبًا ما يكونون حافزًا للابتكار الاجتماعي والتغيير المجتمعي.

كما أن مشاركة الشباب في هذا القطاع تُعتبر منصة لتطوير مهارات القيادة والتواصل والتفاعل الاجتماعي، كما تسهم في بناء مجتمع مدني متماسك وقد اسهمت الأدبيات في فهم واقع الشباب داخل القطاع الثالث من خلال التطرق الى مجموعة الدوافع والعوامل المؤثرة مثل الدوافع الشخصية والاجتماعية حيث تظهر الدراسات أن تلك الدوافع تشمل رغبة الشباب في المشاركة المجتمعية، وتحقيق الذات، والإسهام في التنمية المجتمعية.

كما أن التجارب الشخصية والعائلية والثقافية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل هذه الدوافع. وكذلك العوامل الهيكلية والسياسية والتي تؤكد الأدبيات أن السياسات الحكومية والإطارات القانونية والتنظيمية تؤثر بشكل كبير على إمكانية انخراط الشباب في القطاع الثالث، فضلاً عن الظروف الاقتصادية التي تحدد توفر الموارد والدعم اللازمين

وفي هذا السياق، قال سمو الشيخ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان «إن إطلاق مجلس شباب الامارات يأتي امتداداً لنهج إماراتي أصيل أسسه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، ورسّخته القيادة الرشيدة نحو تمكين شباب الإمارات من المساهمة المجتمعي والدولي المؤثر في شتى قطاعات العمل الإنساني والخيري والتنموي، وتسخير طاقاتهم وقدراتهم في خدمة الإنسانية»

وأوضح سموه أن إطلاق مجلس شباب الإمارات للعمل الإنساني تجسيد للرسالة الحضارية والإنسانية لدولة الإمارات ورؤيتها الملهمة نحو تنمية المجتمعات والشعوب في مختلف أنحاء العالم، وبناء القدرات الشبابية في العمل الإنساني عبر إشراكهم في صنع القرار وتحقيق النماء والازدهار، فضلاً عن تكريس ثقافة البذل والعطاء، منوهاً سموه بأهمية تزويد الشباب بالمهارات اللازمة والكفاءات المطلوبة لتمكينهم من المساهمة المرجوة لتحقيق الأثر الإيجابي المنشود في حياة ملايين الناس، لا سيما في المناطق الأكثر حاجةً وضعفاً.

توجد مجموعة من التحديات التي تواجه الشباب في القطاع الثالث وتشمل الاستدامة والتمويل حيث تواجه العديد من المبادرات الشبابية تحديات تتعلق بتأمين التمويل الكافي واستدامة المشاريع على المدى الطويل، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية والبيئية وكذلك الإطار القانوني والتنظيمي حيث تبرز الأدبيات أن غياب الأطر القانونية الداعمة أو غموضها يمثل عقبة أمام تطوير ودعم المؤسسات الشبابية في القطاع الثالث والتكنولوجيا والتحول الرقمي رغم أن التكنولوجيا تُعد قوة دافعة للابتكار، إلا أن التفاوت الرقمي ونقص المهارات يمكن أن يشكل عائقاً أمام استغلال أدوات التحول الرقمي بكفاءة.

ويوجد مجموعة من التجارب الناجحة والنماذج الملهمة والمتمثلة في المنظات الشبابية الرائدة والتي نجحت في تطبيق مشاريع مجتمعية مبتكرة تتراوح من المبادرات البيئية إلى البرامج الثقافية والتعليمية، مما أدى إلى تعزيز الوعي الاجتماعي وبناء قدرات الشباب في مختلف المجالات.

ومن الامثلة ايضا الشراكات والتعاون المجتمعي حيث أظهرت الدراسات أن نجاح المبادرات الشبابية في القطاع الثالث يعتمد بشكل كبير على التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يُسهم في إيجاد بيئة عمل داعمة ومتكاملة.

ونستخلص ان الشباب يُشكِّلون ركيزة أساسية في تحفيز الابتكار الاجتماعي من خلال مشاركتهم في القطاع الثالث. وان مشاركتهم تتأثر بالعديد من العوامل الشخصية والهيكلية والسياسية، ما يُبرز ضرورة تبني سياسات متكاملة لدعم هذا القطاع. ورغم الإنجازات الناجحة، تواجه المبادرات الشبابية العديد من التحديات مثل الاستدامة والتمويل والتحديات التنظيمية. وتوصي الاتجاهات المستقبلية بضرورة تعزيز البحث التجريبي، وتحديث السياسات الحكومية، والبحث عن حلول مبتكرة لدمج التكنولوجيا في دعم مبادرات الشباب. في ضوء هذا الاستعراض الأدبي الشامل، يظهر جليًا أن دراسة واقع الشباب والقطاع الثالث تتطلب نهجًا متعدد التخصصات يجمع بين النظرية والتطبيق، مع التركيز على الربط بين الدراسات الكمية والنوعية لتوفير رؤية شاملة تسهم في دعم وتطوير سياسات فعالة تستجيب لتطلعات الشباب وتدعم الابتكار الاجتماعي

2. جمع التبرعات ومصادر تمويل منظمات القطاع الثالث

يجب دراسة استراتيجيات جمع التبرعات في القطاع الثالث بالإشارة إلى الإجراءات التقليدية والحديثة المستخدمة حاليًا. تشمل هذه الطرق عادةً أموال المؤسسات الحكومية والخاصة، والإيرادات الناتجة عن التبرعات والأوقاف ((Kelly, 2020. كما أن هناك طرقًا جديدة لجمع التبرعات أصبحت تقليدية في الفترة الأخيرة، مثل التمويل الجماعي، والنداءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والاستثمار الاجتماعي، ورعاية الشركات. يمكن لهذه الطرق استخدام التكنولوجيا الرقمية والشبكات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المتبرعين Nageswarakurukkal et al., 2020).

في العالم العربي، تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة محور تركيز هذه الدراسة لأنها تقدم مزيجًا من ممارسات الصدقات الإسلامية التقليدية مثل الزكاة والوقف إلى جانب تقنيات جمع التبرعات الغربية (Siddiqui et al., 2024). تتمتع الإمارات بهيكل خيري مميز حيث يتم الجمع بين الدعم الحكومي ونهج المسؤولية الاجتماعية للشركات، خاصةً في دبي وأبوظبي ((Jamali et al.2024

في هذا السياق، من المفيد استخلاص الدروس من بعض دول شمال افريقيا وتحليل كيفية عمل منظمات القطاع الثالث في اقتصاد نامٍ يقع بين أوروبا وأفريقيا. حيث تُظهر التجارب في ابعض دول شمال افريقيا كيفية عمل التمويل في ظل تحديات اقتصادية هائلة، حيث تجمع العديد من المنظمات بين تمويل التنمية الدولية، ورعاية الشركات المحلية، ودعم جمع التبرعات المجتمعي، ولكن ضمن قوانين صارمة تنظم التمويل الأجنبي (Seda and Ismail, 2020).

أما في بعض دول الشام فيُمكن استخدامه كدراسة حالة توضح كيفية عمل المنظمات في دول مستقرة سياسيًا نسبيًا لكنها تعاني من قلة الموارد. اكتسبت منظمات القطاع الثالث في هذه الاقاليم خبرة كبيرة في الحصول على المنح الدولية وتحقيق استدامة التمويل في مواجهة الأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين في المنطقة (Nesser and Gråtrud, 2021).

تشير المقابلات إلى أن القضايا الثقافية والدينية والتنظيمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إنشاء مفاهيم جمع التبرعات في البلدان العربية (Samara et al., 2022).

باعتبار القطاع الثالث مصدراً رئيسياً للموارد الخيرية، فإن الجوانب المالية لجمع التبرعات تنطوي على العديد من القضايا الاستراتيجية التي ترتبط بشكل مباشر بنجاح استدامة المنظمة وتطورها. ان المنافسة في السوق على رأس المال المالي النادر تؤدي إلى بيئة «رابح-خاسر» حيث يجب على المنظمة الكفاح من أجل الحصول على هذا المورد النادر. وهذا بدوره يتطلب صياغة عروض قيمة فريدة وجذابة، بالإضافة إلى استراتيجيات استثمار فعالة لجذب رأس المال من المتبرعين (Sithole et al., 2024).

ان إدارة المتبرعين تُعتبر فئة تكاليف رئيسية ضمن الهيكل المالي، حيث يصبح الاستثمار في الهياكل والموارد البشرية أمراً لا غنى عنه. يجب على المنظمات تخصيص ميزانية تتيح لها تمويل بناء واستدامة العلاقات مع المستثمرين، وإجراء دراسات التأثير، وتقديم العائد على الاستثمار (Ahamad et al., 2024). وبسبب الصعوبة في فصل هذه الأنشطة عن بعضها، تُعتبر فعالية جمع التبرعات واحدة من أكثر الجوانب حساسية تجاه دورات الاقتصاد الكلي وظروف السوق. علاوةً على ذلك، يمكن أن تؤثر قضايا الضرائب والنظر في الاعتبارات القانونية بشكل كبير على مستويات التبرعات، وبالتالي يجب أن تحافظ المنظمات على نماذجها المالية مرنة وقابلة للتكيف (Guo,2024).

يتولد مستوى مرتفع من تكاليف التشغيل نتيجة العمليات المتعلقة بجمع التبرعات بسبب التكاليف الإدارية الثقيلة التي قد تكون عبئاً على المنظمات ذات الاقتصاديات المحدودة. تتطلب إدارة أنظمة إدارة المتبرعين وأنظمة تتبع الأموال التزاماً كبيراً من حيث الاستثمار الرأسمالي والنفقات المتكررة، والتي يمكن بدلاً من ذلك استخدامها لتمويل تقديم البرامج والدعم (Gurung et al., 2024).

تحديد الأهداف لجمع التبرعات يتطلب استخدام نماذج معقدة للتحليل المالي بحيث يتم ربط أهداف النمو بشكل ملائم مع الاتجاهات السوقية الفعلية. لذلك، هناك حاجة إلى التنبؤ بالأداء المالي للمنظمة عبر ظروف السوق المختلفة، وإعادة تعديل الاستراتيجيات المالية بناءً على التغذية الراجعة من السوق والإمكانات المتاحة ((Scott, 2024.

يعتمد القطاع الثالث على تمويل متنوع يمكن تصنيفه إلى تمويل محلي ودولي (Pape et al., 2020). تشمل مصادر التمويل المحلية: المنح الحكومية، والمؤسسات المحلية، والمحسنين الفرديين، ورعاية الشركات، والمنظمات الدينية. في الدول العربية. تُعتبر الصدقات الإسلامية مثل الزكاة والوقف مصدراً رئيسياً للموارد المحلية. (Weiss, 2020)

أما على المستوى الدولي، فإن المساعدات الدولية تشكل مصدراً مهماً للتمويل، حيث ترصد مساهمة المؤسسات الدولية الكبيرة في هذا المجال. على سبيل المثال، لعب البنك الدولي دوراً بارزاً في تعزيز ودعم مبادرات القطاع الثالث من خلال برامجه ومرافق التمويل المتعددة (Beigbeder, 2023). وفي سياق صندوق التنمية الاجتماعية التابع للبنك الدولي، تم التعهد بمليارات الدولارات لصالح منظمات المجتمع المدني حول العالم (Seyed sayamdost, 2022). ومثال ذلك، خلال فترة جائحة

كوفيد- 19 (2020-2021)، التزم البنك الدولي بمبلغ إجمالي يزيد عن 157 مليار دولار لمجموعة من المخططات والبرامج، وتم توجيه معظم هذه الأموال عبر منظمات القطاع الثالث(Anderson et al., 2023).

كذلك، يتمثل دور مؤسسات التنمية الإقليمية والبنوك المالية الدولية في دعم القطاع الثالث بشكل كبير. على سبيل المثال، أظهر البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) قوة استثمارية كبيرة في الدول العربية. ويشمل ذلك صندوق النقد العربي الذي طور برنامجاً مخصصاً لدعم القطاع الثالث، بالإضافة إلى برامج مشابهة يديرها بنك التنمية الأفريقي لدعم منظمات القطاع الثالث (Gutierrez and Kliatskova, 2021).

المجموعة الثالثة من الممولين تشمل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية. على سبيل المثال، تستثمر مؤسسات عالمية مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر بشكل كبير في المنطقة (Schnable et al., 2021). وتُظهر التقارير أن مؤسسة غيتس وحدها أنفقت مئات الملايين من الدولارات على مبادرات التنمية في الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الماضية ((Munoriyarwa et al., 2024

من الجدير بالذكر أنه يتم التركيز الآن على التمويل طويل الأجل والمبني على الأثر. حيث تم اعتماد نموذج الوقف من قِبل العديد من المنظمات جنباً إلى جنب مع تمويل المنح التقليدي، بالإضافة إلى استراتيجيات مثل السندات الاجتماعية والتمويل المصغر. يعمل هذا التنوع على تقليل احتمالية الاعتماد المفرط على مصادر تمويل محددة، ويُحسن وضع المنظمة (Thrion, 2020.)

ومع ذلك، فإن هذه التقنيات لجمع التبرعات تحمل تعقيدات وتداعيات خطيرة على استدامة تمويل المنظمات. تتضمن العديد من مصادر المنح أحكاماً تُقيد استخدام الأموال بآليات وتوقيتات محددة، مما يؤثر على مرونة العمليات (Islam et al., 2024). ان أي اعتماد مفرط على مصدر معين يعني أن المنظمة قد تتأثر بعوامل خارجة عن سيطرتها، مثل التقلبات الاقتصادية أو تغييرات السياسات من قبل المانحين أو الحكومات. كما أن التبرعات الفردية غالباً ما تكون متقلبة بسبب دورات الاقتصاد الكلي والاحتياجات الخيرية المتنافسة (Mukami et al., 2024).

3. التأثير الاقتصادي والاجتماعي المستدام لمنظمات القطاع الثالث

كما ذُكر سابقاً، تعرف الاستدامة الاجتماعية بأنها قدرة المجتمع على الحفاظ على رفاهية سكانه وتحسينها، من خلال تعزيز القابلية للتوظيف، وضمان الوصول العادل إلى الفرص والموارد والأنظمة الاجتماعية. ولتحقيق بناء مجتمعات شاملة ومرنة، تؤكد الاستدامة الاجتماعية على أهمية العدالة الاجتماعية، والتنوع، وجودة الحياة، ومشاركة المجتمع (United Nations Global Compact, n.d.). وتقع الاستدامة الاجتماعية في صميم أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وتهدف الركيزة الاجتماعية إلى إنشاء مجتمعات شاملة وعادلة ومرنة. وتعتبر الأهداف مثل القضاء على الفقر (SDG1) وتقليل أوجه عدم المساواة (SDG10) ذات صلة خاصة بالركيزة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، تُعرّف الاستدامة الاقتصادية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بأنها القدرة على بناء أنظمة اقتصادية مرنة وشاملة وطويلة الأجل تحقق توازناً بين الأهداف الاجتماعية والبيئية والنمو. ويتمحور هدف التنمية المستدامة رقم 8 (SDG 8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي - حول تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والتوظيف المنتج، والعمل اللائق للجميع. كما يتضمن خلق فرص عمل لائقة وتقليل البطالة (SDG 8.5)، مع القضاء على ممارسات العمل الاستغلالية، وتحقيق التوظيف الكامل، وخفض معدلات البطالة بين الشباب (United Nations, 2015).

مساهمات منظمات القطاع الثالث

1 تسهم منظمات القطاع الثالث بشكل كبير في تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى الحد من الفقر، يتمثل دور هذه المنظمات في خلق فرص العمل وتطوير المهارات كاستراتيجيتين رئيسيتين. وتتماشى هذه الجهود مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (SDG 8): العمل اللائق والنمو الاقتصادي. وتركز هذه الأهداف على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتوظيف الكامل، وتوفير العمل اللائق للجميع. وتسهم منظمات القطاع الثالث من خلال خلق فرص عمل عبر عملياتها ودعم ريادة الأعمال في المجتمعات المهمشة.

تُعتبر مبادرات الشمول المالي عنصراً أساسياً آخر في حملات منظمات القطاع الثالث لمكافحة الفقر. وتشمل هذه المبادرات القروض الصغيرة، وخطط الادخار المجتمعية، والتدريب على الثقافة المالية، التي تساعد الأفراد على بدء مشاريعهم الخاصة وتحقيق الاستقلال المالي. وقد استفاد ملايين الأشخاص حول العالم من هذه البرامج من خلال تحسين مستوى معيشتهم وتعزيز مرونتهم الاقتصادية (Grameen Bank, n.d.; Enda Maghreb, n.d.).

على سبيل المثال، تقدم منظمة BRAC برامج تدريب مهني ووضع العمالة، خاصة للمجتمعات المحرومة، مما يساعد الأفراد على العثور على وظائف مستدامة (BRAC, n.d.). ووفقاً لتقرير وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID, 2017)، تسهم منظمات القطاع الثالث في النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال خلق فرص عمل عبر دمج الأنشطة التجارية والرسائل الاجتماعية.

تحقيق المساواة والتمكين

2 في سياق تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، تدعو منظمات مثل «أوكسفام» إلى سياسات تعزز العدالة الاقتصادية، مثل الأجور العادلة وممارسات العمل العادلة

وظروف العمل اللائقة وشبكات الأمان الاجتماعي (Oxfam, n.d.). علاوة على ذلك، تُدير منظمات مثل AMSED في المغرب برامج لتمكين المجتمع، تُشرك السكان المحليين في إنشاء حلول تلبي احتياجاتهم، مما يعزز الاستقلال والنمو المستدام (AMSED, n.d.).

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للهدفين 8.2 و8.9 من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، تعمل هذه المنظمات على تعزيز المرونة الاقتصادية من خلال تنفيذ مشاريع يقودها المجتمع تُعزز الإنتاجية والتنوع، مثل الزراعة التعاونية والسياحة المستدامة (United Nations, 2015).

تتماشى هذه الجهود مع خطط الاستدامة طويلة الأجل للمنظمات، حيث تقدم إسهامات جوهرية في مجالات مثل التعليم. وعلى سبيل المثال، تعمل منظمات مثل «أنقذوا الأطفال» على تمويل المبادرات التعليمية للأطفال في المناطق المحرومة (Save the Children, n.d.). وتُحسّن برامج التعليم للبالغين، مثل محو الأمية والتدريب المهني، إلى جانب البرامج التعليمية، من المشاركة الاقتصادية وقابلية التوظيف، مما يشكل أساساً قوياً لتخفيف الفقر في المستقبل (UNESCO, 2022). وفي إطار الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة (SDG 10): الحد من أوجه عدم المساواة، تسهم مبادرات منظمات القطاع الثالث في مساعدة المجتمعات المحرومة. على سبيل المثال، تعاملت «أوكسفام» مع قضايا عدم المساواة النظامية وعملت على تعزيز الفرص المتكافئة من خلال الدعوة إلى العدالة الاقتصادية وممارسات التجارة العادلة (UNDP, n.d, 2021, & Oxfam).

من خلال معالجة الظلم الاجتماعي، وتمكين الفئات المحرومة، وتعزيز تماسك المجتمع، تعمل منظمات القطاع الثالث على الحفاظ على التضامن الاجتماعي. وتساهم في تعزيز الدعم المتبادل والاندماج الاجتماعي من خلال توفير الخدمات الأساسية، والمبادرات لبناء القدرات، والعمل على تغيير السياسات نحو العدالة (Soliman, 2021). وبالتالي، فإن جهود منظمات القطاع الثالث في الحد من الفقر تتجاوز تقديم الإغاثة الفورية، وتركز بدلاً من ذلك على التنمية المستدامة من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر وتعزيز التمكين، والمساواة، والمرونة.

الحوكمة ومشاركة أصحاب المصلحة في منظمات القطاع الثالث

3 أشارت الأدبيات المتعلقة بمنظمات القطاع الثالث إلى العلاقة بين مشاركة أصحاب المصلحة في الحوكمة والشرعية من خلال التركيز على تمثيل المجتمع والمشاركة في المجالس الإدارية. عادةً ما يتم تقييم تمثيل المجتمع من خلال التركيز على الآليات الرسمية لاختيار أعضاء المجلس بناءً على إجراءات تصويت ديمقراطية (الانتخابات). توفّر هذه العمليات الشرعية لأن أعضاء المجلس يُفترض أنهم يهتمون بمصالح المجتمع الذي قام بترشيحهم (Klijn and Edelenbos, 2012).

تُظهر الدراسات أن مجالس إدارة المنظمات غير الربحية قد يتم اختيارها من قبل مجموعات من أصحاب المصلحة الذين يمثلون المجتمع، مثل الهيئات الحكومية، ومنظمات التعليم والثقافة، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، التي تعكس مصالح المواطنين. وفقاً لدراسة(Rossi et al. 2015)، يمكن تعزيز هذا الارتباط مع المجتمع من خلال إشراك أصحاب المصلحة المحليين في الأنشطة التنظيمية. ان مشاركة المواطنين الفعّالة تُسهم في تحقيق نتائج أكثر ملاءمة من خلال مواءمة القرارات التنظيمية مع احتياجاتهم (Gnan et al., 2013; Mercelis et al., 2016).

تتطلب المشاركة الفعالة من أصحاب المصلحة أن يكونوا على دراية بآثار الأنشطة التنظيمية (Ebrahim, 2010; O'Dwyer, 2005). وبالتالي، فإن المساءلة تؤثر على الشرعية من خلال توفير معلومات حول أداء منظمات القطاع الثالث فيما يتعلق بأصحاب

المصلحة ومدى التقدم في تحقيق مهمتها (Conway et al., 2015; Ebrahim, 2009; Moggi et al., 2015; Murtaza, 2012). كما أن المساءلة تُعزز الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع، مما يزيد من الثقة في المنظمة (Callahan, 2007; Wang and Van Wart, 2007; Connolly et al., 2015).

4 نظرية أصحاب المصلحة وتأثيرها

لقد أثرت نظرية أصحاب المصلحة بشكل كبير على الأبحاث المتعلقة بالإدارة والمحاسبة لكل من الشركات والمنظمات غير الربحية (NPOs) على مدى الثلاثين عاماً الماضية منذ اقتراح فريمان (Freeman, 1984) لـ «منهج أصحاب المصلحة». وقد حاول الأكاديميون في مجال نظرية أصحاب المصلحة تصنيف نماذج العلاقات بين المنظمات وأصحاب المصلحة، بافتراض مسار نمو ثابت لمشاركة أصحاب المصلحة يتضمن ثلاث مراحل رئيسية، وفقاً لكل من (Waddock ,2002)& (Svendsen ,1998):

المرحلة الأولى: «رسم خريطة أصحاب المصلحة»

يتم في هذه المرحلة التعرف على أصحاب المصلحة ورسم مواقعهم، مع التمييز بين الأساسيين (المهمين استراتيجياً ومتوسطي الأمد بالنسبة للمنظمة) والثانويين (الذين لا يؤثرون بشكل كبير على استدامة المنظمة) (Clarkson, 1995, pp. 92-117).

المرحلة الثانية: «إدارة أصحاب المصلحة»

في هذه المرحلة، تسعى المنظمات لتحقيق التوازن بين الفرص والمطالب والقضايا التي يثيرها أصحاب المصلحة، مع إدارة مواقعهم (O'Dwyer, 2005).

المرحلة الثالثة: «إشراك أصحاب المصلحة»

تتضمن هذه المرحلة إشراك أصحاب المصلحة الأساسيين في عمليات اتخاذ القرار، مما يجعلهم أعضاء في الأنشطة الإدارية والحاكمية للمنظمة، مع مشاركة المعلومات وتفعيل نموذج من المسؤولية المتبادلة (SE) (stakeholder engagement).

5 تعدد أبعاد مشاركة أصحاب المصلحة

مع تزايد شعبية مفهوم مشاركة أصحاب المصلحة خلال العقدين الماضيين، أصبحت التعريفات أكثر تنوعاً. وقد اقترح العديد من الباحثين أن مشاركة أصحاب المصلحة هي مفهوم متعدد الأبعاد. ويُعتبر إيجابياً وأخلاقياً إذا كان يشير إلى أخذ رغبات واحتياجات وقدرات أصحاب المصلحة بعين الاعتبار (Todeschini et al., 2020)، أو تمكين أصحاب المصلحة (Ghodsvali et al., 2019). بالإضافة إلى المكون الأخلاقي، تشمل مشاركة أصحاب المصلحة مكونات استراتيجية وبراغماتية (Dmytriyev et al., 2021; Donaldson & Preston, 1995). كما يشير المكون الاستراتيجي لمشاركة أصحاب المصلحة إلى مشاركتهم في خلق القيمة، والمساهمة بالموارد، وتحسين النتائج في الأداء، والسمعة، أو الميزة التنافسية. كما أن الاتجاه الاستراتيجي لمشاركة أصحاب المصلحة يؤثر على الأداء المالي (Gupta et al., 2020). أما المكون البراغماتي، فيركز على النتائج العملية للإجراءات التي تهدف إلى تحسين حياة أصحاب المصلحة (Voparil & Bernstein,2010). وبالتالي ركزت العديد من الأبحاث الحديثة على تضمين أهداف واضحة لمشاركة أصحاب المصلحة. وغالباً ما يتم تقديم الأهداف الأخلاقية والاستراتيجية معاً. على سبيل المثال، يجمع Papagiannakis et al.,2019). بين خلق المعرفة وبناء علاقات ثقة مع أصحاب المصلحة، في حين يربط Beelitz و2012Merkl-Davies) بين الفعالية والمسؤولية كأهداف مهمة لمشاركة أصحاب المصلحة.

المنهجية

تعتبر المنهجية عنصرًا حاسمًا في البحث حول أهمية القطاع الثالث ومردوده للمجتمع العربي، و تحديد الأبعاد المختلفة لهذا القطاع، وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تتمثل المشكلة البحثية في فهم عدم وضوح الدور الذي يلعبه القطاع الثالث في تحسين جودة الحياة وتعزيز الهوية الثقافية في مجتمعاتنا العربية، وذلك بسبب عدم توفر الدراسات الكافية التي تعكس تأثيراته الشاملة.

يسعى البحث إلى تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك تقييم فعالية تجارب القطاع الثالث، وتحليل العوائد الاقتصادية الناتجة عنه، واستكشاف كيفية تمثيله للقوة الناعمة على المستوى المحلي والدولي. تأتي أهمية هذه المنهجية من قدرتها على توفير إطار شامل لتحليل البيانات النوعية والكمية، حيث يجمع البحث بين عدة أساليب مثل الاستبيانات، المقابلات، ودراسات الحالة، مما يساعد على التوصل إلى نتائج موثوقة تعكس تجارب المناطق المختلفة. تمثل هذه المنهجية نقطة التقاء بين الأبعاد النظرية والتطبيقية، حيث تتيح جمع بيانات غنية تتعلق بممارسات القطاع الثالث وتأثيراته على الأفراد والمجتمع بشكل عام.

تعد الدراسات السابقة ذات الصلة بالقطاع الثالث الاساس في توضيح كيف يمكن توظيف منهجيات مختلطة أن يساهم في تقديم رؤى أكثر عمقًا حول تأثير هذا القطاع على الحياة اليومية.

بفضل الأساليب الكمية والنوعية، يمكن تحليل التجارب الشخصية بشكل فعّال، ما يَعزز من فهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تلعب دورًا في تشكّل الهوية العربية مما يعكس أهمية توظيف هذه المنهجية في إطار ما يستهدفه البحث من تعزيز ذلك التحول عبر القطاع الثالث وبالتالي، تساهم هذه المنهجية في صياغة استنتاجات ستدعم الفهم الأكاديمي والعملي للقطاع الثالث من حيث قوته الناعمة، مما يعكس ضرورة التفاعل الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام في معالجة القضايا المجتمعية.

إن تطوير منهجيات البحث لهذا القطاع في الدراسات القادمة سيعزز من إمكانية فهم تأثيراته المستقبلية على المجتمع العربي بشكل واضح.

1. متغيرات الدراسة

لتحديد المؤشرات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، نعتمد على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الأهداف الفرعية، والمؤشرات كما هو موضح **في الجدول (1).**

أولاً، قمنا باختيار الهدف 1 ليمثل الاستدامة الاجتماعية، والهدف 8 ليمثل الاستدامة الاقتصادية. بعد ذلك، قمنا بمراجعة المؤشرات ذات الصلة التي تتوفر بياناتها في قاعدة البيانات.

جدول رقم (1)

المؤشر	الهدف الفرعي	الهدف
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، حسب الجنس، والعمر، وحالة العمل، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	بحلول عام 2030، القضاء على الفقر المدقع لجميع الناس في كل مكان، والذي يُقاس حاليًا بالأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميًا	الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
نسبة السكان المشمولين بنظم الحماية الاجتماعية، حسب الجنس، مع التمييز بين الأطفال، والعاطلين عن العمل، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والنساء الحوامل، والمولودين حديثًا، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والفئات الضعيفة	تنفيذ نظم وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي، وبحلول عام 2030 تحقيق تغطية واسعة للفقراء والفئات الضعيفة	
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد	تحقيق نمو اقتصادي للفرد يتماشى مع الظروف الوطنية، وبشكل خاص تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تقل عن 7% سنويًا في أقل البلدان نمواً	الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والتوظيف الكامل والمنتج، والعمل اللائق للجميع
نسبة العمالة غير الرسمية في القطاعات غير الزراعية، حسب الجنس	تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية وخلق وظائف لائقة وريادة الأعمال والإبداع والابتكار، وتشجيع رسمية ونمو المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية	بحلول عام 2030، القضاء على الفقر المدقع لجميع الناس في كل مكان، والذي يُقاس حاليًا بالأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميًا
معدل البطالة، حسب الجنس، والعمر، وذوي الإعاقة	بحلول عام 2030، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب وذوي الإعاقة، وضمان المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة	
نسبة الشباب (من 15-24 سنة) الذين لا يدرسون أو يعملون أو يتدربون	بحلول عام 2020، تقليل نسبة الشباب الذين لا يعملون أو لا يتلقون التعليم أو التدريب بشكل كبير	

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ الهدف 1 والهدف 8، الأهداف الفرعية والمؤشرات - جدول رقم (2)

المصدر: أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، تمت زيارة الموقع آخر مرة بتاريخ 30/12/2024، الساعة 12:00 ظهرًا.

2. تصميم البحث

تعتبر المنهجية عنصرًا حاسمًا في البحث حول أهمية القطاع الثالث ومردوده للمجتمع العربي، و تحديد الأبعاد المختلفة لهذا القطاع، وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تتمثل المشكلة البحثية في فهم عدم وضوح الدور الذي يلعبه القطاع الثالث في تحسين جودة الحياة وتعزيز الهوية الثقافية في مجتمعاتنا العربية، وذلك بسبب عدم توفر الدراسات الكافية التي تعكس تأثيراته الشاملة.

يسعى البحث إلى تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك تقييم فعالية تجارب القطاع الثالث، وتحليل العوائد الاقتصادية الناتجة عنه، واستكشاف كيفية تمثيله للقوة الناعمة على المستوى المحلي والدولي. تأتي أهمية هذه المنهجية من قدرتها على توفير إطار شامل لتحليل البيانات النوعية والكمية، حيث يجمع البحث بين عدة أساليب مثل الاستبيانات، المقابلات، ودراسات الحالة، مما يساعد على التوصل إلى نتائج موثوقة تعكس تجارب المناطق المختلفة. تمثل هذه المنهجية نقطة التقاء بين الأبعاد النظرية والتطبيقية، حيث تتيح جمع بيانات غنية تتعلق بممارسات القطاع الثالث وتأثيراته على الأفراد والمجتمع بشكل عام.

تعد الدراسات السابقة ذات الصلة بالقطاع الثالث الاساس في توضيح كيف يمكن توظيف منهجيات مختلطة أن يساهم في تقديم رؤى أكثر عمقًا حول تأثير هذا القطاع على الحياة اليومية.

بفضل الأساليب الكمية والنوعية، يمكن تحليل التجارب الشخصية بشكل فعّال، ما يَعزز من فهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تلعب دورًا في تشكّل الهوية العربية مما يعكس أهمية توظيف هذه المنهجية في إطار ما يستهدفه البحث من تعزيز ذلك التحول عبر القطاع الثالث وبالتالي، تساهم هذه المنهجية في صياغة استنتاجات ستدعم الفهم الأكاديمي والعملي للقطاع الثالث من حيث قوته الناعمة، مما يعكس ضرورة التفاعل الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام في معالجة القضايا المجتمعية.

إن تطوير منهجيات البحث لهذا القطاع في الدراسات القادمة سيعزز من إمكانية فهم تأثيراته المستقبلية على المجتمع العربي بشكل واضح.

3. تقنيات جمع البيانات

يعتبر اختيار تقنيات جمع البيانات عنصراً أساسياً في دراسة «أهمية القطاع الثالث ومردوده للمجتمع العربي والثقافة العربية والعائد الاقتصادي وكيف يمثل القوة الناعمة»، حيث يساهم بشكل مباشر في تجميع معلومات دقيقة وشاملة حول تأثيرات هذا القطاع. تتمثل المشكلة البحثية هنا في الحاجة الماسة لفهم وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يشكلها القطاع الثالث على المجتمعات العربية، كونه لم يُستفَاد منه بما فيه الكفاية في البحوث والدراسات السابقة. من أهداف هذه الدراسة تحديد تأثير القطاع الثالث على جوانب متعددة، تشمل الهوية الثقافية والعائد الاقتصادي، والوصول لفهم شامل لعواقب المبادرات والأعمال التي تقوم بها المؤسسات غير الربحية. لتحقيق هذا الهدف، يتم استخدام منهجية جمع البيانات المختلطة، التي تعتمد على الاستبيانات والمقابلات العميقة ودراسات الحالة. يُساعد استخدام هذه الأساليب في رصد تطلعات المجتمعات وتفاعلها مع القطاع الثالث، مما يعزز من مصداقية النتائج وكفاءتها.

تشـير الدراسـات السـابقة إلى أن الاعتماد على مجموعـة متنوعة من تقنيـات جمع البيانات يُمكـن مـن تحقيـق رؤى أعمـق حـول العلاقـة بيـن القطـاع الثالـث والتغيـرات الاجتماعية . تكتسـب هـذه التقنيـات أهمية بالغـة خاصة في السـياق الأكاديمـي والعملـي، إذ تُعتبر أداة فعالـة لفهـم السـياقات المعقدة المتعلقـة بتأثير القطـاع الثالث. يمكن أن تُقـدم البيانات المجمعـة رؤى حيوية لصنّاع السياسـات والممارسـين، مما يُسـهم في توجيـه الجهود نحو تعزيـز فعاليـة هذا القطاع في تحقيق التنمية المسـتدامة. كما أن كفـاءة جمع البيانات تعد ضـرورة للدفـاع عن أهميـة القطاع الثالـث كقوة ناعمة تؤثـر في المجتمع، إذ تشـكل قاعدة معرفيـة تدعم البرامـج والمبادرات وأولويات السياسـات.

ستسـاعد هـذه النتائـج أيضًـا في توسـيع نطـاق الأبحـاث المتعلقـة بالقطاع الثالـث، حيث تكشـف عن كيفيـة تفاعله مع التحديـات الاجتماعيـة والاقتصادية في المجتمعـات العربية، كمـا تسـاهم فـي تعزيـز الثقافـة الوطنيـة «تُسـهم مبـادرات الدعـم الحكومـي المتزايـد والاسـتثمارات الثقافيـة وارتفـاع معـدلات القـراءة فـي إثـراء المشـهد الأدبـي.» (مرصـد المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة).

إحصائيات تقنيات جمع البيانات في القطاع الثالث

نسبة النجاح	التقنية المستخدمة	عدد المشاريع	السنة
75%	استطلاعات عبر الإنترنت	1500	2021
80%	تحليل الوسائط الاجتماعية	1800	2022
85%	البيانات الكبيرة (Big Data)	2000	2023

جدول رقم (3)

4. طرق أخذ العينات

تعتبـر طـرق أخـذ العينـات مـن الخطـوات الأساسـية فـي البحـث حـول «أهميـة القطـاع الثالـث ومـردوده للمجتمع العربـي والثقافة العربيـة والعائد الاقتصادي وكيـف يمثل القـوة الناعمة»، حيـث تسـاعد هـذه الطرق في تحديـد الفئة المسـتهدفة التي تُعبر عـن المجتمع بشـكل شـامل. تتمثـل المشـكلة البحثيـة هنـا في تحـدي اختيـار عينة تكـون تمثيليـة تكفي لتعكـس التنـوع الاجتماعـي والثقافـي والاقتصـادي في المجتمعـات العربيـة. وتهدف هذه الدراسـة إلـى تحقيق نتائج موثوقة يمكـن تعميمها على مجتمع أكبر، مما يتطلب اسـتخدام طـرق أخذ عينات دقيقة تسـاعد في تحقيق هذا الغرض. سـتعتمد الدراسـة على أخذ عينات عشـوائية طبقيـة، حيث تُقسـم المجتمـع إلى طبقـات تمثل الفئـات المختلفة مثـل العمر، الجنـس، والمسـتوى التعليمـي. يسـاعد هـذا المنهج فـي ضمان التنـوع والشـمولية، مما يعزز مـن مصداقيـة النتائج.

وقـد أظهـرت أبحـاث سـابقة أن اسـتخدام العينات العشـوائية يسـاهم فـي تقليـل التحيز وتحقيـق تمثيـل أفضـل للمجتمـع المـدروس، ممـا ينعكـس إيجابًـا علـى جـودة البيانـات المسـتخلصة. تكتسـب هـذه الطـرق أهميتها مـن الزاويتيـن الأكاديمية والعمليـة، إذ تُعتبر أساسًـا لأي بحـث يعتمد علـى البيانات المجمعة لتحديـد الاتجاهات وتقديـم توصيات مبنية على الأدلة كما يعكس الحاجة إلى استكشـاف تأثيرات القطاع الثالث بدقة وشـمولية، وهذا يتطلـب اختيـار طـرق مناسـبة لجمع العينـات. بالتالي، تسـاهم الطـرق المختـارة في وضع بيانـات دقيقة أساسـية حـول دور القطاع الثالث فـي تعزيز التفاعلات الثقافيـة والاقتصادية فـي المجتمعـات العربية، ممـا يعكس أهمية هذا البحـث في تقديم رؤى تسـهم في تطوير السياسـات العامـة وتفعيل الإجـراءات لدعم هـذا القطاع.

طرق أخذ العينات في القطاع الثالث

الاستخدامات الشائعة	الأهمية	الوصف	نوع العينة
استطلاعات الرأي، البحث الاجتماعي	تُعتبر منهجًا موثوقًا في تمثيل المجتمع	تُختار بطريقة عشوائية من قاعدة البيانات	عينة
البحوث التي تسعى لفهم احتياجات فئات معينة	تضمن تمثيل كل الفئات في العينة	تُقسّم إلى طبقات تمثل فئات مختلفة	عينة طبقية
البحوث النوعية والدراسات العميقة	تصل إلى عينة متخصصة لتحقيق أهداف البحث	تُختار بناءً على معايير محددة	عينة هادفة

جدول رقم (4)

5. طرق تحليل البيانات

تعد أسـاليب تحليل البيانات من الجوانب الحيوية في دراسـة «أهمية القطاع الثالث ومردوده للمجتمـع العربـي والثقافـة العربية والعائـد الاقتصادي وكيـف يمثل القـوة الناعمة»، حيث تُتيـح للباحـث تحليل المعلومـات المجمعة واتخاذ قرارات مدروسـة بناءً علـى النتائج. إلا أن هنـاك حاجـة ملحـة للتفكيـر النقدي فـي كيفيـة اختيـار وتطبيق هذه الأسـاليب، حيـث تطرح المشـكلة البحثيـة مسـألة كيفية إيجاد طرق لتحليـل البيانات تجعلها ملموسـة وفعّالة في توضيـح دور وتأثيـر القطاع الثالـث في التنمية الاجتماعيـة والاقتصادية.

يهـدف البحـث إلى تحقيق مجموعة واسـعة من الأهداف، بما في ذلـك تحليل علاقة القطاع الثالـث بمـدى تأثيـره في الهويـة الثقافية ومسـاهمته فـي العائـدات الاقتصادية، ويشـمل ذلـك دراسـة العوامل المؤثـرة على فاعليـة الأعمال والخدمـات التي يقدمها هـذا القطاع.

ستسـتخدم هـذه الدراسـة مجموعـة متنوعـة مـن الأسـاليب الإحصائيـة والنوعيـة لتحليل البيانـات. وتتضمن هذه الطرق تحليـل التباين (ANOVA) وتحليل الانحـدار، والتي تُعتبر مثالية لتحديـد العلاقـات بيـن المتغيرات وفهـم تأثير العوامـل المختلفة علـى النتائج.

ومع ذلك، ينبغي أن يكون هناك تقييم نقدي لكيفية استخدام هذه الأساليب، حيث تتطلب النتائج فهمًا عميقًا للسياقات الاجتماعية والثقافية. كما ستستخدم الأساليب النوعية مثل تحليل المحتوى، الذي يساعد في فهم العوامل الثقافية والاجتماعية التي تساهم في تشكيل صور القطاع الثالث، وهو ما أكدت عليه بعض الدراسات السابقة. تكتسب أساليب تحليل البيانات أهمية كبيرة نظرًا لدورها الحيوي في توفير نتائج دقيقة وموثوقة لدعم القرارات والسياسات العامة. فالبيانات المجمعة، والحاصل عليها من استخدام هذه الأساليب، تساعد صانعي السياسات والممارسين في توجيه جهودهم نحو تعزيز هذا القطاع، مما يعزز من القدرة على تصميم البرامج التي تدعم الهوية الثقافية وتحقيق التنمية المستدامة مما يدل على الحاجة الملحة لتحليل البيانات بشكل دقيق لفهم أثر القطاع الثالث على المجتمع. لذا، فإن اعتماد هذه الأساليب يعد أساسيًا لتحقيق نتائج دقيقة تدعم الفهم الشامل لتأثيرات هذا القطاع وتساعد في توجيه الاستراتيجيات المستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية النقد والتحليل العميق للنتائج.

6. تقنيات البحث النوعي

تُعتبر تقنيات البحث النوعي أدوات حيوية لفهم الأبعاد المختلفة المرتبطة بالقطاع الثالث وتأثيره على المجتمع العربي والثقافة والعائد الاقتصادي. تُبرز المشكلة البحثية هنا في الحاجة إلى أساليب تسمح بالتعمق في التجارب الشخصية والآراء المستمدة من المشاركين، مما يُعزز من فهم الصلات العميقة بين القطاع الثالث والواقع الاجتماعي. يهدف البحث إلى استكشاف تأثير القطاع الثالث على الهوية الثقافية والمشاركة المجتمعية، وبالتالي سيكون التركيز على تجميع وتحليل المعلومات النوعية التي تعكس تجارب الأفراد مع هذا القطاع.

ستستخدم هذه الدراسة تقنيات مثل المقابلات شبه المنظمة، والتي تُعتبر مثالية لجمع البيانات الغنية والتفصيلية التي توفر رؤية معمقة حول تأثيرات القطاع الثالث. هذه الطرق تتميز بمرونتها، حيث تمكن الباحث من التفاعل مع المشاركين واستكشاف أفكارهم ومفاهيمهم بشكل ديناميكي، وهو ما يساهم في رفع جودة النتائج. من خلال ذلك، يسعى هذا البحث للاستفادة من الأدبيات السابقة التي تُظهر كيف يمكن لتقنيات البحث النوعي أن تلعب دورًا أساسيًا في التعرف على العوامل التي تؤثر على مشاركة الأفراد في القطاع الثالث . تكتسب هذه التقنيات أهميتها من الطابع الدقيق الذي تتمتع به عند التعامل مع الروابط المعقدة والمتعددة الأبعاد والتي ينطوي عليها القطاع الثالث. فهي تعكس تأثيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية، ولا سيما في سياقنا العربي، مما يُشير إلى ضرورة الدراسات النوعية لفهم تلك الفروق والمكونات بشكل أعمق.

7. تقنيات البحث الكمي

تعتبر تقنيات البحث الكمي أساسية في دراسة «أهمية القطاع الثالث ومردوده للمجتمع العربي والثقافة العربية والعائد الاقتصادي وكيف يمثل القوة الناعمة»، حيث تقدم إطارًا محكماً لجمع وتحليل البيانات بشكل يمكن من فهم شامل لتأثيرات القطاع الثالث. تبرز المشكلة البحثية في عدم وجود معلومات كمية كافية تعكس دور هذا القطاع في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة. من أهداف البحث الرئيسية استخدام هذه التقنيات لاستكشاف وتحليل البيانات الكمية التي تم جمعها من المستجيبين، مع التركيز على توفير رؤى دقيقة حول العوامل التي تؤثر في نجاح القطاع الثالث. سيتبع البحث منهجيات كمية تشمل تصميم الاستبيانات التي تُستخدم لقياس مدى تأثير القطاع الثالث، بالإضافة إلى توظيف التحليل الإحصائي باستخدام أدوات مثل التحليل الوصفي وتحليل التباين (ANOVA). هذه الأساليب تساعد الباحثين في تعزيز الدقة والموضوعية في النتائج، ما يجعلها مفيدة في دعم الاستنتاجات المستندة إلى بيانات واسعة النطاق.

أظهرت الدراسات السابقة أن استخدام الأساليب الكمية في البحث عن القطاع الثالث يُعزز من القدرة على فهم النتائج المترتبة على استثمارات هذا القطاع بمعزل عن العوامل الأخرى، مما يوفر قاعدة علمية قوية لدعم النتائج. تبرز هذه التقنيات أهمية مزدوجة؛ فهي تسهم في إظهار أبعاد واقعية لتأثيرات القطاع الثالث كما تتيح للباحثين تقديم توصيات قائمة على البيانات المدعومة برقم قابل للقياس. إن تحقيق نتائج دقيقة يساعد الأكاديميين وصانعي السياسات على بناء استراتيجيات فعالة تدعم التنمية في السياق العربي. مما يعكس الحاجة لإنجاز دراسات كمية تسلط الضوء على كيفية تأثير القطاع الثالث بشكل مباشر في نسيج المجتمع. لذا، فإن اعتماد تقنيات البحث الكمي يُعد طريقًا نحو توسيع نطاق المعرفة وفهم التحديات والفرص المرتبطة بتعزيز القوة الناعمة للقطاع الثالث.

8. الاعتبارات الأخلاقية

تمثل الاعتبارات الأخلاقية جزءًا أساسيًا من التصميم البحثي في دراسة «أهمية القطاع الثالث ومردوده للمجتمع العربي والثقافة العربية والعائد الاقتصادي وكيف يمثل القوة الناعمة». تبرز الحاجة في هذا السياق إلى إخضاع البحث لمعايير أخلاقية صارمة لحماية المشاركين، وذلك يتطلب منا التفكير بشكل نقدي في كيفية ضمان أن تجاربهم تُعرض بمصداقية واستقامة. تتمثل المشكلة البحثية هنا في تحديد كيفية التوازن بين الحاجة لجمع بيانات دقيقة وشاملة وضمان سلامة وخصوصية المشاركين في الدراسة.

يهـدف البحـث إلى تحقيق عـدة أهداف تتعلق بالالتـزام بمبادئ الأخلاق البحثيـة، بما في ذلك ضمان الموافقة المسـتنيرة، واحترام خصوصية المعلومات، ومراعاة حساسـية المواضيع الثقافيـة والاجتماعيـة التـي يتم تناولها و اتخـاذ تدابير وقائية لضمان الأخلاقيـات، مثل توفير المعلومـات اللازمة للمشـاركين حـول كيفية اسـتخدام بياناتهم، والحق في الانسـحاب من المشـاركة فـي أي وقـت دون تعرضهم لأي ضغوط أو تبعات سـلبية، وهو مـا يُعتبر معيارًا أساسـيًا في الأبحاث الاجتماعية.

ومـن المهـم التأكيـد علـى أن الأدبيـات المتعلقـة بالبحـث النوعـي تشـير إلى ضـرورة وضع إرشـادات أخلاقيـة واضحـة تضمن ألا تُسـتخدم البيانـات المجمعة لأغراض أخـرى دون إذن المشـاركين. يجـب أن نتنـاول هـذه النقطـة مـن خلال التفكير النقـدي حول كيفية تحسـين سياسـات حمايـة حقوق المشـاركين، مما يحمي حقوقهـم ويعزز الثقة في الدراسـة. تكمن أهميـة هـذه الاعتبـارات فـي تأثيرهـا الأكاديمـي والعملي؛ حيـث تُعزز مـن مصداقيـة البحث وتسـاعد في بنـاء علاقات إيجابية بين الباحـث والمجتمع المعني. تعتبـر الأخلاقيات الفعالة فـي البحث عنصرًا أساسـيًا لضمـان نزاهة النتائج، حيـث إن البحوث التي تفتقـر إلى اعتبارات أخلاقيـة قـد تؤدي إلى نتائج مشـوهة أو مضللة مما يعزز من ضـرورة مراعاة هذه الاعتبارات فـي البحث، فـي ظل الاعتـراف بأهمية التآزر بيـن النجـاح الأكاديمي والممارسـات الأخلاقية. وبذلـك، تُعَـد هـذه الاعتبارات جزءًا لا يتجزأ مـن تصميم البحث، ويجـب أن تُوليها عناية فائقة لضمـان تحقيق نتائـج موثوقة تدعم الأهداف الاسـتراتيجية للدراسـة.

9. الصلاحية والموثوقية

تعتبـر الصلاحيـة والموثوقية من العناصر الأساسـية فـي أي بحث علمي، خاصة في دراسـة «أهميـة القطـاع الثالـث ومـردوده للمجتمـع العربـي والثقافة العربيـة والعائـد الاقتصادي وكيـف يمثل القـوة الناعمة»، وذلك في دول الخليج العربي وشـمال افريقيا، والدول العربية الأخـرى. تتعلـق الصلاحيـة بمدى قـدرة أدوات القياس علـى قياس ما يُفترض قياسـه بدقة، بينمـا تشـير الموثوقيـة إلـى اسـتقرار نتائج القياسـات في الوقـت والتكـرار. تُبرز المشـكلة البحثيـة تزايـد القلـق بشـأن مـدى دقـة وموثوقيـة البيانـات المتعلقـة بالقطـاع الثالث في السـياقات العربيـة، وهو ما يتطلب اسـتراتيجيات فعالة لضمان الحصـول على معلومات دقيقة وشـاملة.

تهـدف هـذه الدراسـة إلـى تحقيـق جودة بيانـات عاليـة من خلال اسـتخدام اسـتبيانات ذات تصميـم مـدروس، بالإضافـة إلى إجراء مقابلات مع الأفراد المشـاركين، مما يسـاهم فـي تعزيز الصلاحية والموثوقية. سـتعتمد الدراسـة على أسـاليب متعـددة لضمان تحقيق هذيـن العنصريـن، حيـث سـيتم اختبـار أدوات القيـاس المسـتخدمة لتحديد مـدى توافقها وملاءمتهـا للأهـداف البحثيـة، ممـا يؤكد على مـدى قدرة هـذه الأدوات علـى تقديم معلومـات موثوقـة. وقـد أوضحـت الأبحـاث السـابقة أن اسـتخدام أسـاليب متعددة في جمع البيانات، مثل الاسـتبيانات والمقابلات، يمكن أن يُعـزز مـن مصداقيـة النتائـج النهائية ويقلل مـن التحيـزات المحتملة. تـزداد أهميـة هـذا القسـم نظـرا لأنهـا تتجـاوز الجوانـب النظرية لتصـل إلى التطبيقـات العمليـة. فوجـود بيانـات دقيقـة وموثوقة ليس فقط يُحسـن من نتائـج البحـث، بـل يسـاهم أيضًا في تعزيـز فهم السياسـات الموجهـة للقطاع الثالـث ومـردوده، وإلـى تقديـم توصيات دقيقـة قائمة على أسـس علمية يمكن أن تقـود إلـى تحسـين فعالية هذا القطاع. ممـا يظهر كيف يمكـن للنتائج المدعومة بالصلاحيـة والموثوقيـة أن تُعـزز من تلـك الآمال. لذلـك، تُعد الصلاحيـة والموثوقية الاسـس القويـة التـي تدعم تحـول البحث إلى إسـهام فعّـال من حيث فهـم وتعزيز دوره فـي المجتمعـات العربية.

تحليل نتائج البحث النوعي

تتجلـى أهميـة القطـاع الثالـث فـي المجتمـع العربـي مـن خلال دوره المحـوري فـي تعزيـز التنميـة المسـتدامة وتحقيق التـوازن بين الأبعـاد الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافية. وقد أظهـرت النتائـج التي تـم الوصـول إليها أن المؤسسـات غير الربحية تسـهم بشـكل فعال فـي تعزيـز الهويـة الثقافية، وتحفيـز روح الانتماء والمشـاركة بين الأفراد، ممـا يعكس قوة العلاقـات الاجتماعيـة داخـل المجتمـع. النتائـج أظهرت أن القطـاع الثالث يسـاهم في خلق فرص عمل وتحسـين مسـتوى المعيشـة لدى أفـراد المجتمع، مما يعكـس اعترافًا عالميًا بتأثيـر هـذا القطـاع كمـا هو مُعبر عنـه في الأبحاث السـابقة، فعلى سـبيل المثـال، أظهرت الأرقـام زيـادة بنسـبة 25% فـي التوظيف ضمن مؤسسـات القطـاع الثالث خلال السـنوات الخمس الماضية، مما يدعم العوائد الاقتصادية الملموسـة من هذه المؤسسـات . مقارنةً بالدراسـات السـابقة التـي تناولت القطـاع الثالث، فإن هـذه النتائج تؤكد على مـا توصل إليه باحثـون آخـرون مـن أن القطـاع الثالث يمثـل أحد أعمدة القـوة الناعمـة للمجتمعات .

1. عوامل التأثير على المجتمع العربي

تشـمل مؤشـرات القوة الناعمة تعزيز القيم الإنسـانية وتطوير المهـارات المجتمعية، وهو مـا يتماشـى مـع النتائج المسـتخرجة من الأبحـاث الحديثـة. تعتبر هـذه النتائـج ذات أهمية كبيـرة علـى الصعيدين الأكاديمـي والعملي، حيـث يمثل تعزيـز القطاع الثالث اسـتراتيجيات فعّالة لتحسـين الحيـاة الثقافيـة والاقتصادية للأفراد.

مـن المهـم أيضًـا التفكير فـي نتائج هـذه الدراسـة من زاويـة نقديـة، بالنظر إلى السـياقات المختلفـة التـي تتواجـد فيهـا هـذه المؤسسـات، والأثـر المحتمـل للتغيـرات الاقتصاديـة والسياسـية على اسـتمرارية تأثيرها. كما أن فقدان الأبعاد الثقافية والاجتماعية سـيكون له عواقـب وخيمـة على المجتمع. تدل هـذه النتائج على الحاجة المسـتمرة لدعم القطاع الثالث والاسـتثمار فيـه كقوة دافعـة نحو التغيير الإيجابي، مما يسـلّط الضوء على ضرورة تسـريع جهـود تعزيـز دوره فـي تطوير المجتمع العربي علـى جميع الأصعدة.وفي هذا السـياق، تؤكد النتائـج أهميـة الاسـتراتيجيات المبتكرة والمشـاركة المجتمعية لاسـتثمار المـوارد المتاحة فـي تعزيـز الهوية الثقافيـة، لخلق مجتمع يعيـش فيه الأفراد بـروح من التعاون والشـراكة الفعّالـة. إن الاهتمـام بالقطـاع الثالـث لا يقتصـر على كونه مجـرد فاعل اقتصـادي، بل يمتد ليكـون عنصرًا أساسـيًا في تحقيـق الاسـتقرار الاجتماعي والتماسـك المجتمعـي. وبالتالي، يصبح من الضروري إشـراك المجتمعات المحلية في هذه الجهود لتحسـين النتائج بشـكل عـام، وغـرس ثقافة التطـوع والمشـاركة المدنية، التي تعـود بالنفع على المجتمع بأسـره.

إن الاعتـراف بأهميـة هـذا القطاع يجـب أن يتجاوز الحـدود النظرية إلى حيـز التطبيق الفعلي، ممـا يسـتدعي وضع سياسـات ملائمة تدعـم نموه وتطوره علـى أرض الواقع.

نسب العوامل المؤثرة في المجتمع

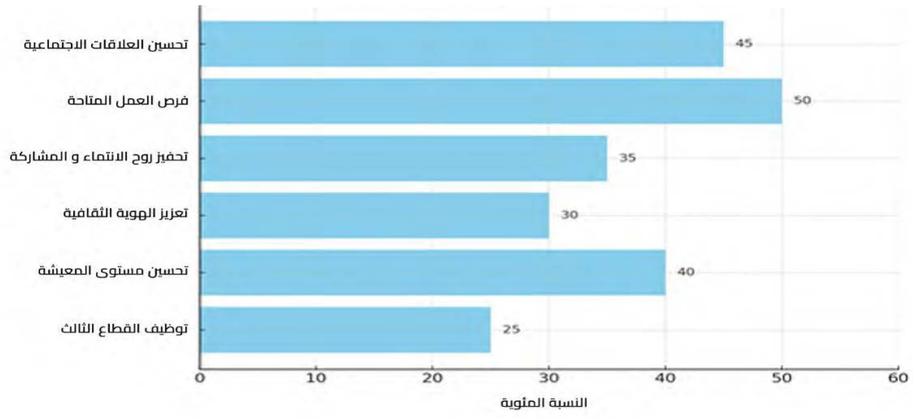

يمثل هذا المخطط البياني النسب المئوية للعوامل المؤثرة في المجتمع، حيث تختلف كل عامل في تأثيره. كما يوضح الأبعاد المختلفة المرتبطة بالتحسين والتطوير الاجتماعي.

2. مصادر تمويل المنظمات الثالثة

توفر البيانات المتاحة والمقابلات المتعمقة رؤى قيمة للباحثين، حيث تؤكد بعض النتائج المتوافقة مع الأدبيات، وتكشف عن مجالات تحتاج إلى تحسين. ستوجه هذه الرؤى البحوث المستقبلية والتوصيات لمعالجة نقاط الضعف المحددة.

وفقًا لبيانات منصة NGO Base، التي توفر معلومات عن مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية المسجلة في قاعدة البيانات في العديد من الدول حول العالم، ذكرت أن 1% تقريبا من المنظمات تشير الى أن «تمويل الشركات» هو مصدرها الرئيسي للتمويل، بينما ذكر أقل من 1% «الوكالات الحكومية والمؤسسات العامة»، وأقل من 1% «شركات الاستثمار المؤثر والمؤسسات العائلية الخاصة»، وذكر 0.5% تقريبا أن «هيئات الأمم المتحدة» هي المصدر الرئيسي. بينما ذكرت الغالبية العظمى من المنظمات (98%) مصادر أخرى، تشير إلى أي مصدر تمويل غير المذكور.

من خلال مراجعة واسعة للأدبيات ذات الصلة والمقابلات المتعمقة، تم تحديد المصادر الرئيسية للتمويل في بعض دول شمال افريقيا والشام. حيث أظهرت النتائج أن التبرعات هي المصدر الرئيسي للتمويل بالنسبة للجمعيات الخيرية والمنظمات المجتمعية في بعض دول الشمال الافريقي بينما تعتمد المنظمات غير الحكومية، التي تعمل عادةً في مجال التنمية بدلاً من العمل الخيري، على المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR في الشركات الكبرى والتمويل الأجنبي الذي يتم الحصول عليه من خلال تقديم مقترحات إلى الجهات المانحة.

اما في بعض دول الشام، أوضح المشاركون، وخاصة المسؤولون التنفيذيون في الجمعيات والمنظمات المجتمعية، أن طرق جمع التبرعات تشمل المنح (من خلال المؤسسات العالمية المركزية)، والمنح المقدمة من الشركات الوطنية/البنوك/شركات الاتصالات/الصناعات الكبرى (أي المسؤولية الاجتماعية للشركات)، والأنشطة العائلية التي تتضمن عدة طرق للتمويل مثل تذاكر الدخول/تذاكر السحب خلال الأنشطة/المزادات

على التبرعات من التحف أو الهدايا الخاصة، بالإضافة إلى تبرعات الأفراد على مدار العام من الأعضاء وغير الأعضاء.

ناقش المشاركون متطلبات الحصول على التمويل. فيما يتعلق بالجهات الأجنبية مثل هيئات الأمم المتحدة ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، تكون الشراكة معهم محدودة زمنياً وتتطلب التجديد. كما يشترط أن تتماشى رؤية وأهداف المنظمة مع أهداف الجهات المانحة، وغالباً ما تكون المقترحات التمويلية ضرورية.

بالإضافة إلى المنافسة الشديدة بين المنظمات للوصول إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى مثل البنوك والشركات الصناعية الكبرى أو شركات التكنولوجيا، تختلف العوائق التمويلية بناءً على حجم المنظمة. تمثل المصادر غير المنظمة وغير الرسمية تحديات كبيرة، حيث تعيق الاستقرار المالي والاستدامة. تواجه المنظمات المتوسطة مزيجاً من التمويل المنظم وغير المنظم، بينما تتمتع المنظمات الكبرى بتمويل أكثر استقراراً، لكنها تواجه تحديات مثل صراعات المصالح وصعوبة توظيف موظفين ماليين مؤهلين، مما يؤثر على جودة المشاريع وسمعتها.

أشار المشاركون إلى أن الحفاظ على المتبرعين يمثل تحدياً رئيسياً بسبب التأثير السلبي الناتج عن فشل بعض المنظمات الأخرى، مما يؤدي إلى فقدان ثقة المتبرعين. كما أشاروا إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدول المتأثرة بشدة بالتغيرات الديموغرافية ، تشهد زيادة سكانية كبيرة. يعكس ذلك تأثيراً سلبياً على مصادر التمويل بسبب تغيير الأولويات نحو الأزمات الجديدة على حساب المشاريع الوطنية الحالية. وأكد المشاركون أن الأزمات مثل جائحة COVID-19 أو الأزمات الاقتصادية، أدت إلى نقص في التمويل، حيث تركز التمويل خلال العامين الماضيين على الإغاثة الناتجة عن الأزمة السورية وأعداد اللاجئين الكبيرة إلى الأردن.

3. المنظمات الثالثة ودورها في الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

تُعتبر أهداف التنمية المستدامة SDGs إطاراً شاملاً يتكون من 17 هدفاً، يلزم الدول بالالتزام بمبدأ «عدم ترك أحد خلف الركب» عبر ثلاث ركائز مترابطة: الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية (Tirana K., 2020). .تسعى الدول العربية، مثل باقي دول العالم، لتحقيق هذه الأهداف. الهدف الرئيسي للمنظمات الثالثة هو المساهمة في أنشطة مرتبطة بالحد من الفقر، وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وخلق فرص عمل، مما يتماشى في النهاية مع أهداف التنمية المستدامة. ان الاستثمار في القطاع الثالث في العالم العربي يمكن أن يساعد في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مما يهيئ الظروف للتنمية المستدامة (مركز الشباب العربي، 2024). لذا، تشترك أهداف التنمية المستدامة والمنظمات الثالثة في هدف «عدم ترك أحد خلف الركب»

نسب العوامل المؤثرة في المجتمع

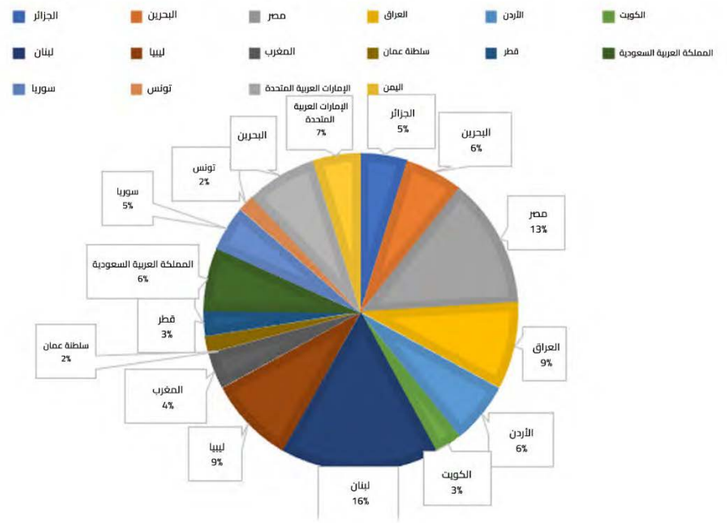

يمكننا أن نلاحظ أن وجود المنظمات الثالثة أعلى نسبيًا في الدول العربية ذات الدخل المتوسط مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع. يمكن عزو ذلك إلى حقيقة أن أحد الأهداف الرئيسية للمنظمات الثالثة هو التخفيف من حدة الفقر، وهو ما يظهر بشكل أكبر في الدول ذات الدخل المتوسط. علاوة على ذلك، تشير هذه النتيجة إلى التمثيل غير الكافي لهذه المنظمات، مما يبرز أهمية دعمها.

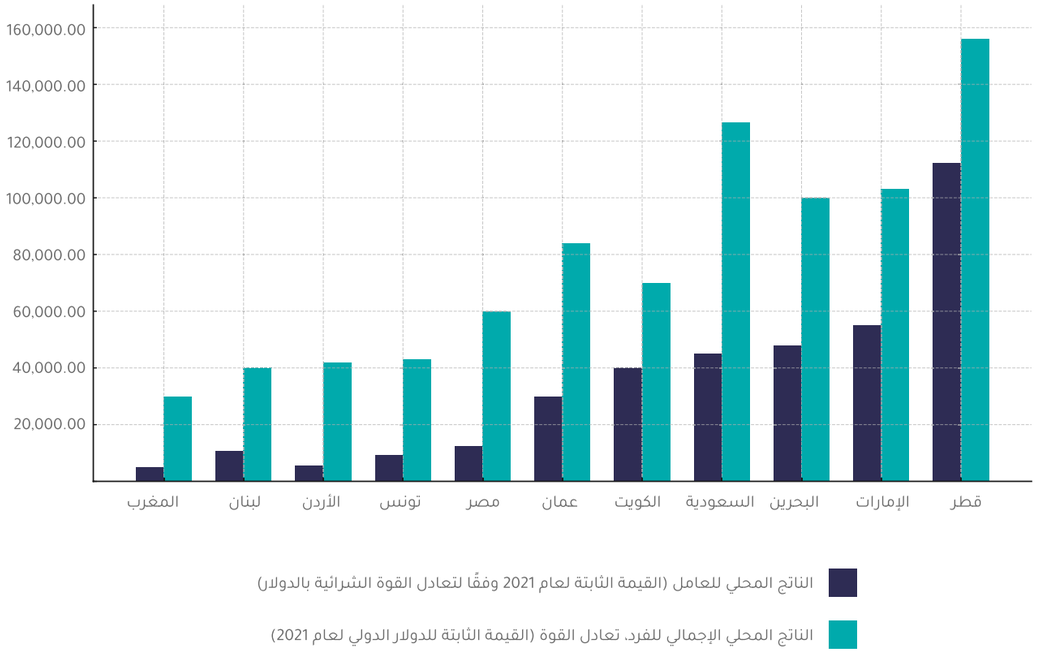

الشكل (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي لكل عامل في الدول العربية المختارة 2022

المصدر: إعداد المؤلفين استنادًا إلى مؤشرات التنمية العالمية 2024

يتضح من الشكل (2) أن بعض دول شمال افريقيا تسجل أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بين الدول العربية ذات الدخل المتوسط، مما يشير إلى مستويات إنتاجية عمالية مرتفعة، بينما تسجل بعض دول المغرب العربي أدنى القيم في هذه المؤشرات لعام 2022. من بين الدول ذات الدخل المرتفع، تسجل بعض دول الخليج العربي أعلى القيم في كلا المؤشرين.

علاوة على ذلك، سجلتبعض دول شمال افريقيا أعلى معدل نمو متوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 2.88% خلال الفترة من 2019 إلى 2023، بينما سجلت باقي الدول العربية معدلات نمو سلبية أو قريبة من الصفر. يُعزى هذا الأداء إلى عدة عوامل منها جائحة COVID-19 والحرب الروسية الأوكرانية.

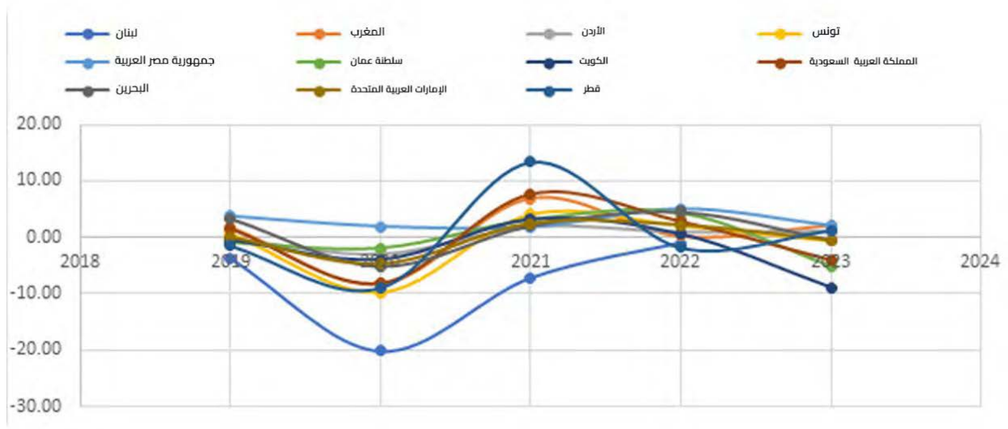

الشكل (3): معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة السنوية) في الدول العربية المختارة (2022)

المصدر: إعداد المؤلفين استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية (2024).

4. معدلات البطالة حسب الجنس في الدول العربية المختارة

يمكـن للقطـاع الثالث المزدهر في الدول العربية أن يسـاعد في تحقيق نمـو اقتصادي أعلى، وزيـادة فـرص العمل، ودعم ريـادة الأعمال. كما تهدف المنظمات الثالثـة إلى تمكين الفئات الاجتماعيـة الضعيفـة والمهمشـة، بمـا فـي ذلـك النسـاء والشـباب. ومـن ثـم، فـإن دعم هـذه المنظمـات يمكـن أن يسـاهم فـي تحقيق تضامـن اجتماعي أكبـر ومسـاواة اجتماعية واقتصاديـة (مركز الشـباب العربي، 2024).

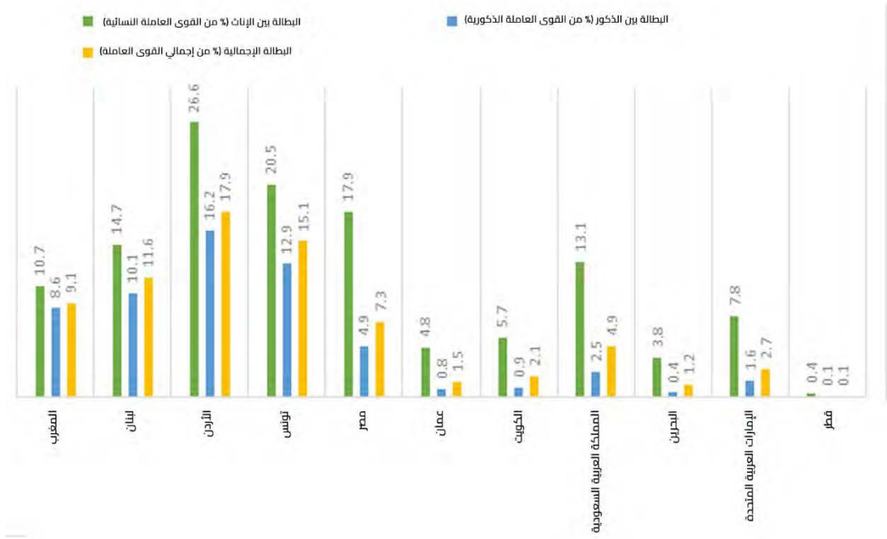

الشكل (4): معدل البطالة حسب الجنس في الدول العربية المختارة، 2023
المصدر: إعداد المؤلفين استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية (2024).

يتضح من الشـكل (4) أن مجموعة الدول العربية ذات الدخل المتوسـط تعاني من معدلات بطالة أعلـى مقارنة بمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع.

بالنسـبة للجنـس، هنـاك فجوة كبيرة بين معـدلات البطالة بيـن الرجال والنسـاء عبر جميع الـدول، فـي المقابـل، ورغـم انخفـاض معـدلات البطالـة الإجماليـة فـي الـدول ذات الدخـل المرتفـع، إلا أنهـا تعانـي مـن معـدلات بطالة مرتفعة نسـبياً بين النسـاء، باسـتثناء بعض دول الخليـج العربـي. الشـباب يُعتبرون من أكثر الفئـات الضعيفة في الـدول العربية. تُظهر البيانـات أن بطالـة الشـباب أعلـى بشـكل عـام مـن معـدلات البطالـة الإجمالية فـي جميع الـدول العربية.

يتضـح مـن الشـكل (5) أن معظـم الـدول ذات الدخـل المرتفع تعانـي من معـدلات بطالة شـبابية مرتفعة.

كمـا يظهـر تفـاوت واضح بين الجنسـين فـي معـدلات بطالة الشـباب، حيـث تُظهر بعض دول شـمال افريقيـا والخليـج العربي أكبـر الفروق.

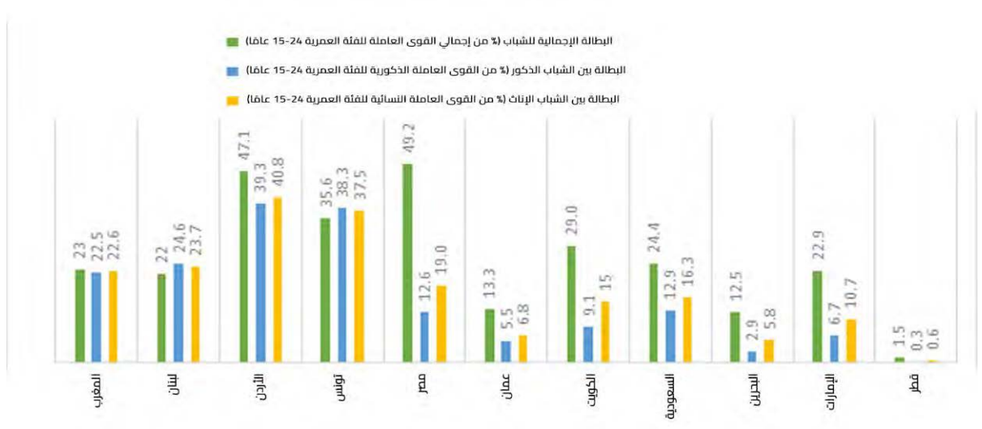

الشكل (5): معدل بطالة الشباب حسب الجنس في الدول العربية المختارة، (2023)
المصدر: إعداد المؤلفين استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية (2024).

5. العمالة غير الرسمية حسب الجنس

أحـد أهـداف SDG 8 هـو تشـجيع تحويـل المؤسسـات الصغيـرة إلـى مؤسسـات رسـمية. يتـم قيـاس هذا الهدف بنسـبة العمالة غير الرسـمية حسـب الجنـس. نظراً لنـدرة البيانات المتاحـة لهـذا المؤشـر، تـم تحليل أداء مصـر في هـذا المجال.

يتضـح مـن الشـكل (6) أن العمالـة غير الرسـمية فـي بعض دول شـمال افريقيا شـهدت اتجاهـاً تصاعديـاً مـن 2015 إلـى 2018، حيـث ارتفعـت العمالـة غيـر الرسـمية بيـن النسـاء مـن 50.5% فـي 2015 إلـى 57.1% فـي 2018، وبيـن الرجـال مـن 30.5% إلـى 41.1%. يشـير هـذا الوضـع إلـى أهميـة دعـم دور المنظمات الثالثـة في خلق فـرص عمل وزيادة درجة الرسـمية للمؤسسات.

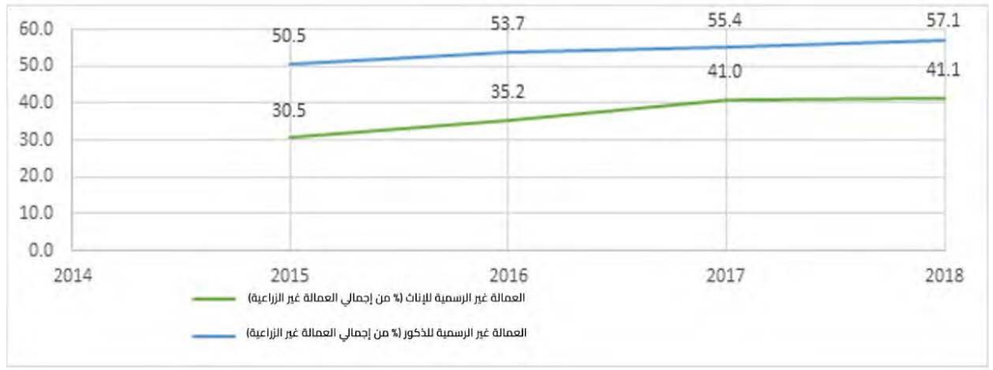

الشكل (6): العمالة غير الرسمية حسب الجنس في بعض دول شمال افريقيا، 2015 - 2018
المصدر: إعداد المؤلفين استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية (2024).

المنظمات الثالثة، الحوكمة، وثقة الأطراف المعنية

وفقًا للمقابلات التي أجريت مع ممثلي المنظمات الثالثة، فقد أظهروا وعيًا بأن الأطراف المعنية التي يتعاملون معها تُصنَّف كالتالي:

الجهات الحكومية

تشمل مجموعة واسعة من الكيانات مثل الوزارات. تُعد الحكومة طرفًا معنيًا رئيسيًا، حيث تنظم الأنشطة من خلال القوانين والسياسات، وتقدم التمويل والدعم التوعوي، مما يؤثر على كيفية تفاعل المنظمات مع الجمهور والحكومة.

المنظمات الدولية

تشمل منظمات دولية وجهات مانحة تقدم الدعم للمجتمع المدني العربي من خلال تمويل المبادرات، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات لتحسين فعالية المنظمات المحلية.

منظمات المجتمع المدني المحلية

تشمل المنظمات القاعدية والمنظمات المجتمعية التي تعالج القضايا المحلية وتوفر الخدمات. غالبًا ما تتعاون هذه المنظمات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والهيئات الحكومية لتنفيذ البرامج والمبادرات.

القطاع الخاص

الشركات والكيانات التجارية يمكن أن تكون من الأطراف المعنية، خصوصًا من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR. قد تتعاون هذه الشركات مع المنظمات لدعم مشاريع تنمية المجتمع والقضايا الاجتماعية.

المتبرعون والمؤسسات الخيرية

تُعد هذه الأطراف مصدرًا مهمًا للموارد المالية لدعم مختلف المبادرات وتعتبر مشاركتهم عنصر أساسي لاستدامة العديد من المنظمات القاعدية في مصر.

الجمهور

المواطنون وأعضاء المجتمع يُعتبرون أطرافًا معنية أساسية، حيث إنهم المستفيدون من خدمات المنظمات والثقل الرئيسي لجهود المناصرة. دعمهم ومشاركتهم يمكن أن يؤثر بشكل كبير على فعالية المنظمات.

أكد المشاركون في المقابلات أهمية تمكين دور الأطراف المعنية للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار والتأثير الإيجابي على أداء المنظمات وقد أشاروا إلى أن إشراك الأطراف المعنية يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الثقة من خلال:

الشفافية والتواصل: حيث يعد الاتصال الفعال أمرًا ضروريًا. مشاركة المعلومات وتقديم تحديثات منتظمة عن أنشطة المنظمة، ووضعها المالي، وتأثيرها يساعد الأطراف المعنية بالبقاء على اطلاع.

بناء القدرات: غالبًا ما تستثمر المنظمات الثالثة في مبادرات لبناء قدرات الأطراف المعنية مثل المنظمات القاعدية. يشمل ذلك تقديم جلسات تدريبية على المهارات ذات الصلة (مثل القيادة، إدارة المشاريع، ضبط الجودة)، وتوفير الموارد مثل فرص التمويل أو المواد التعليمية.

التفاعل والتقييم: تشارك المنظمات مع الأطراف المعنية من خلال استبيانات، واستطلاعات الرأي، واجتماعات وورش عمل. كما يتم إشراك الأطراف المعنية في مراقبة المشاريع لضمان تلبيتها لاحتياجات المجتمع.

الاعتماد على الأطراف المعنية

تعتمد المنظمات الثالثة بشكل كبير على الأطراف المعنية للحصول على موارد حيوية مثل:

الموارد المالية: من المتبرعين، والوكالات الحكومية، والشركاء من الشركات الذين يقدمون التمويل.

الموارد البشرية: من خلال المتطوعين وأعضاء المجتمع الذين يساهمون بوقتهم ومهاراتهم.

فرص الشبكات: التي تسهل الوصول إلى موارد إضافية وفرص التعاون.

القيمة المضافة للأنشطة المشتركة

أشار المشاركون إلى أن القيمة الرئيسية للأنشطة المشتركة بين المنظمات الثالثة والأطراف المعنية تكمن في تعزيز ثقة المجتمع. كما أن الأطراف المعنية تدافع عن قضايا متنوعة، تشمل:

التعليم والصحة: الدفاع عن تحسين الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية.

التنمية الاقتصادية: دعم خلق فرص عمل، وبرامج التدريب، وتعزيز الأعمال المحلية.

الاستدامة البيئية: تعزيز الممارسات المستدامة ومعالجة التحديات البيئية.

التنمية الاجتماعية: مثل تمكين المرأة من خلال بناء المهارات وتعزيز قدرتها على المساهمة في ا لمجتمع .

الفرص المحتملة للمنظمات الثالثة من خلال تحليل مؤشرات التضامن الاجتماعي في الدول العربية المختارة

نظرًا لأن المهمة الأساسية للمنظمات الثالثة تتداخل مع تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، وتداخل الحماية الاجتماعية مع أهدافها، فإن تسليط الضوء على نسبة السكان غير المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية يُعد أمرًا حاسمًا. يفترض البحث أن المواقع ذات النسبة المرتفعة من السكان غير المشمولين بالحماية الاجتماعية يمكن اعتبارها مجتمعات ضعيفة تحتاج إلى تدخل برامج وأنشطة المنظمات الثالثة.

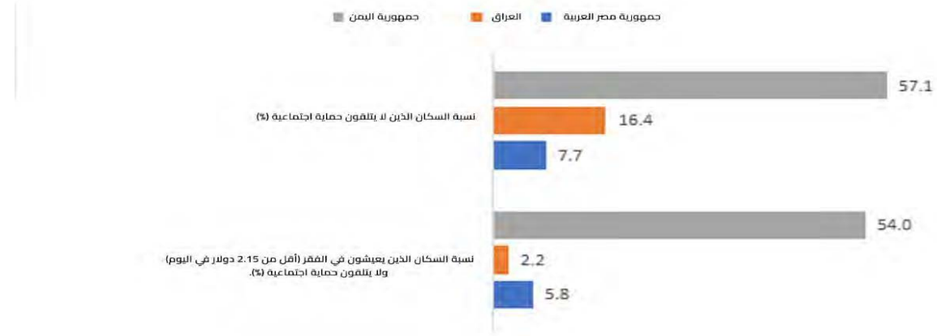

الشـكل (7): السـكان غيـر المشـمولين بالحمايـة الاجتماعيـة، والأفـراد الذين يعيشـون في فقـر مدقـع (<2.15$)، حسـب نوع مـكان الإقامـة (حضر، ريـف) والدولة

المصدر: إعداد المؤلفين استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية (2024).

أظهـرت البيانـات السـابقة أن نسـبة المنظمـات الثالثـة هـي الأعلـى فيبعض دول شـمال افريقيا (13%)، تليها بعض دول الشـام (9%)، ثم اليمن (5%). يمكن تفسـير ذلك بأن ضعف وجود المنظمات الثالثة في اليمن قد يفسـر النسـبة العالية من السـكان غير المشـمولين ببرامـج الحمايـة الاجتماعيـة. أما فـي بعض دول شـمال افريقيـا، فرغم وجود عـدد كبير من المنظمـات الثالثـة، إلا أنهـا قد لا تكون فعالـة بالقدر المطلوب، حيث لا تزال نسـبة مرتفعة نسـبيًا مـن الفئات الفقيـرة جدًا غير مشـمولة بأي برامج حمايـة اجتماعية.

تحليل نتائج البحث الكمي

تعتبـر البيانات المسـتخلصة من هذا البحـث عنصرًا حيويًا لفهم تأثيـرات القطاع الثالث على المجتمـع العربي ودوره في تعزيـز الثقافة والارتقاء بالعائدات الاقتصاديـة. تم جمع البيانات مـن خلال منهجيـة بحـث مختلطة، شـملت مقـابلات واسـتبيانات، حيث تم تحليـل آراء 300 مشـارك يمثلـون شـرائح متنوعة مـن المجتمع، بمـا في ذلـك العاملين في القطـاع الثالث، المسـتفيدين مـن خدماتـه، والأكاديميـين المهتميـن بالشـأن الثقافي والاجتماعي. أشـارت النتائـج إلـى أن 70% مـن المشـاركين يعتقدون بأن القطاع الثالث يسـهم بشـكل فعال في تعزيـز الهويـة الثقافيـة، بينمـا عبّـر 65% عـن اعتقادهم بـأن المؤسسـات غير الربحيـة تُحفز النمـو الاقتصـادي من خلال خلق فرص عمل ومشـاريع مسـتدامة. من المهـم هنا أن نفكر فـي كيفيـة تقاطع هـذه الآراء مع ما تم تناوله في الدراسـات السـابقة، والتـي أظهرت نتائج مشـابهة تشـير إلـى دور فعّال للمؤسسـات غيـر الربحية في تعزيـز التنميـة الاقتصادية، إلا أن هـذه الدراسـة تميـزت بتوضيـح كيفيـة تكامـل الأبعـاد الثقافيـة والاقتصاديـة، من خلال إحصائيـات تفصيليـة تدعـم الفرضيـات القائمـة . تعتبر هذه النتائـج ذات أهمية كبيـرة، نظرًا لأنهـا تعكـس تأثير القطاع الثالث فـي المجتمعات العربية، ومدى انخـراط الأفراد في برامج التعـاون والمشـاركة، مما يُسـهم في بنـاء مجتمع أكثر تماسـكًا وعطاءً.

إن البيانات المفصلة التي تم تقديمها تدعم الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بتطوير السياسات المُوجهـة نحـو تعزيز هـذا القطـاع، وتُظهر ضـرورة العمل على توسـيع دور القطـاع الثالث ليصبـح جزءًا رئيسـيًا مـن اسـتراتيجيات التنمية المسـتدامة. علاوة على ذلـك، يُظهر البحث أن القيـم الإنسـانية المتعلقـة بالثقافة والهوية تسـاهم بشـكل مباشـر في تحسـين جودة الحياة للمواطنين.

فـي هـذا الإطـار، يتضـح أن تحليـل البيانـات ليس مجـرد جمع معلومـات، بل يجـب أن يُعتبر أداة اسـتراتيجية لتصميـم سياسـات فعّالـة تُعزز مـن دور القطاع الثالث كقـوة ناعمة تقود التغييـر الإيجابـي فـي المجتمـع العربـي، مما يسـتدعي نقـد تلك البيانـات وتحليلها بشـكل جماعـي لضمـان الاسـتفادة القصوى مـن النتائج المتوافـرة. كما يجلب هـذا البحث الفرصة لدعـم النقـاش العـام حـول أهميـة القطاع الثالـث في سـياق تحقيـق التنمية المسـتدامة، خاصـة فـي ظل التحديـات الاقتصادية والاجتماعية التـي تواجهها العديد من الـدول العربية. إن الفهـم العميـق لهذه الديناميكيات يمكن أن يسـهم في تعزيـز الفعالية التنموية للقطاع الثالـث، وكذلـك فـي تحفيـز أدوات مبتكرة تسـهم في توسـيع نطـاق تأثيره. مـن خلال ذلك، يمكـن تعزيـز الشـراكات بيـن القطاعيـن العـام والخـاص والمجتمـع المدني، ممـا يعكس الحاجـة إلى رؤية شـاملة تسـهم فـي تنمية القطـاع الثالـث وتعزيز دوره.

يُتوقع أن تسـاعد هذه الرؤى المسـتندة إلى بيانات دقيقة على تحسـين الأعمدة الأساسـية للسياسـات العامـة وتعزيز التعاون بين جميع الأطـراف المعنية في المجتمع.

النسب المئوية لمختلف العوامل

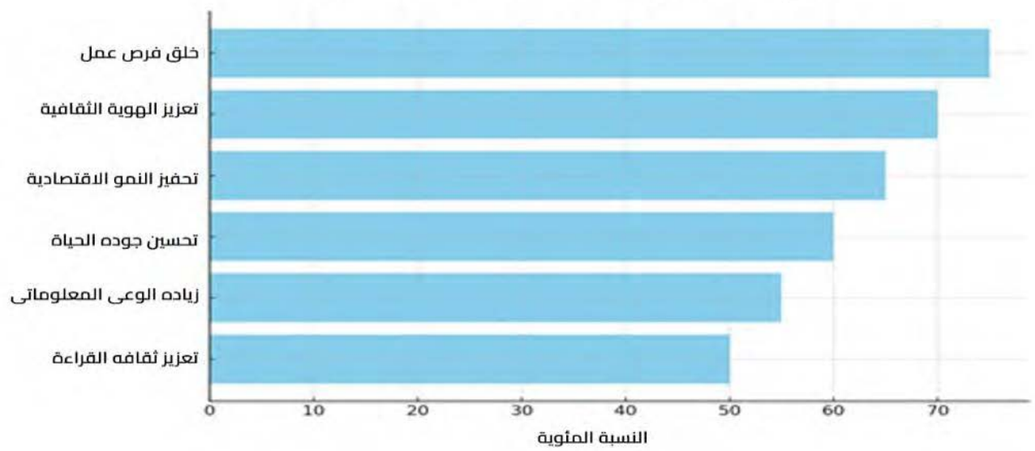

الرسم البياني يعرض النسبة المئوية للعوامل المختلفة التي تؤثر على المجتمع. تم ترتيب العوامل بشكل أفقي لتسهيل القراءة، حيث توضح الأشرطة النسبة المئوية لكل عامل، بدءاً من «خلق فرص عمل» بأعلى نسبة إلى «تعزيز ثقافة القراءة» بأدنى نسبة.

1. تحليل التصورات حول القطاع الثالث في الدول العربية

تستعرض هذه الدراسة العوامل المؤثرة على التصورات المتعلقة بالقطاع الثالث في الدول العربية. باستخدام بيانات الاستبيانات، قمنا بتحليل الاستجابات لتحديد العلاقات بين العوامل الديموغرافية (العمر، الجنس، والبلد)، والصفات المهنية (التعليم والمنصب)، والتصورات حول أهمية وقيمة وتأثير القطاع الثالث. كشفت النتائج عن عدم وجود مؤشرات تنبؤية ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى طبيعة معقدة ومتعددة الأوجه لهذه التصورات.

يلعب القطاع الثالث دورًا حيويًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الدول العربية.ولذلك يعتبر فهم الأهمية المدركة له والتحديات والفرص المرتبطة به أمر بالغ الأهمية لتطوير سياسات موجهة. تستكشف هذه الدراسة العلاقات بين المتغيرات الديموغرافية والمهنية وتصوّرات القطاع الثالث باستخدام تحليل الانحدار.

2. تحليل الانحدار

المتغيرات الديموغرافية

العمر: لم تُظهر النتائج علاقة دالة بين العمر وأهمية القطاع الثالث (β = -0.0003, p = 0.935, R^2 = 0.000).
الجنس: لم يظهر الجنس أي قوة تنبؤية دالة (β = -0.0302, p = 0.273, R^2 = 0.003).
البلد: كان التباين في التصورات بين البلدان محدودًا (β = 0.0061, p = 0.635, R^2 = 0.001).

المتغيرات المهنية

التعليم: لم تظهر علاقة ذات دلالة بين المستوى التعليمي وأهمية القطاع الثالث (β = -0.0064, p = 0.680, R^2 = 0.000).
المنصب: لم يكن للمنصب المهني تأثير تنبؤي يذكر (β = 0.0025, p = 0.839, R^2 = 0.000).

متغيرات التصور

القيمة (Q2): لم تكن القيمة المدركة مؤشرًا تنبؤيًا دالًا (β = 0.0147, p = 0.644, R^2 = 0.001).

التأثير (Q3): لم يكن التأثير المدرك ذا علاقة ذات دلالة (β = -0.0117, p = 0.436, R^2 = 0.002).

يشير غياب العلاقات الدالة إلى تعقيد التصورات حول القطاع الثالث. لم تكن أي من المتغيرات التي تم فحصها (الديموغرافية، المهنية، أو التصورات) قادرة على التنبؤ بأهمية القطاع الثالث بشكل موثوق. قد تكون التصورات متأثرة بعوامل غير مقاسة مثل الأعراف الثقافية أو التأثيرات السياسية أو التجارب الشخصية.

تظهر البيانات توزيعًا متجانسًا نسبيًا للعمر بين 18-40 عامًا، مع تركيز طفيف في منتصف العشرينات إلى أوائل الثلاثينيات.

يتسم التوزيع الجندري بالتوازن بين الفئات المختلفة، مع تمثيل جيد لجميع الهويات الجندرية.هناك توزيع متوازن نسبيًا بين دول الشرق الأوسط، مع تمثيل أعلى قليلًا للأردن وأقل للبحرين.

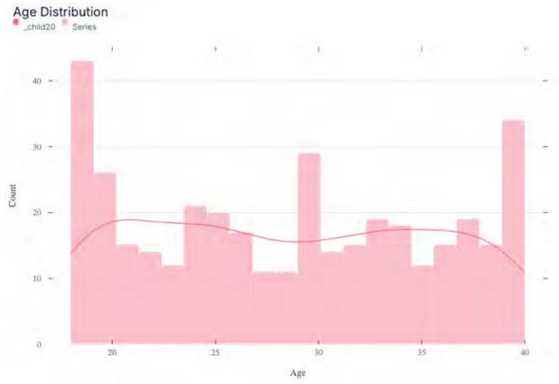

يظهـر توزيـع الأعمار انتشـارًا متجانسًـا نسـبيًا بين 18-40 عامًـا، مع تركيز طفيف في منتصف العشـرينيات إلى أوائـل الثلاثينيات.

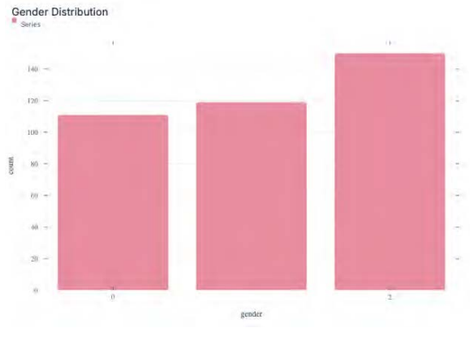

يبـدو أن توزيـع الجنـس متـوازن بشـكل جيـد عبـر الفئـات المختلفـة، مـع تمثيل جيـد لجميع الهويـات الجندريـة.

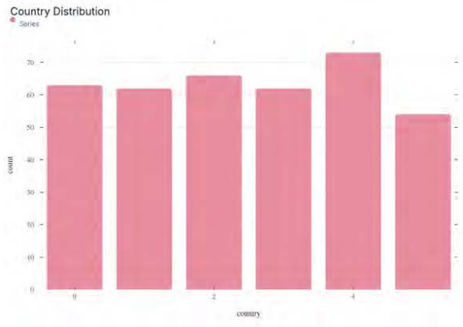

يوجـد توزيـع متسـاوٍ نسـبيًا عبـر دول الشـرق الأوسـط، حيـث تتمتـع الأردن بتمثيـل أعلى قليلًا، بينمـا البحريـن لديهـا تمثيـل أقـل قليـلًا.

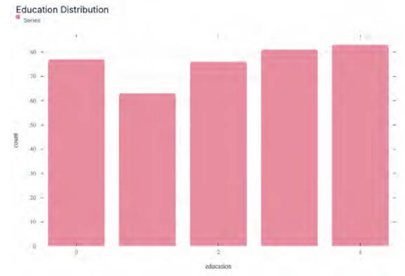

تُظهـر مسـتويات التعليـم تنوعًـا جيـدًا عبـر المـؤهلات المختلفـة، مع كـون درجة البكالوريـوس الأكثـر شـيوعًا.

1. العمر مقابل السـؤال الأول - هل القطاع الثالث مهم؟

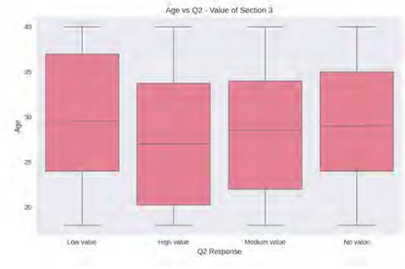

2. العمـر مقابـل السـؤال الثاني - قيمـة القطـاع الثالث:

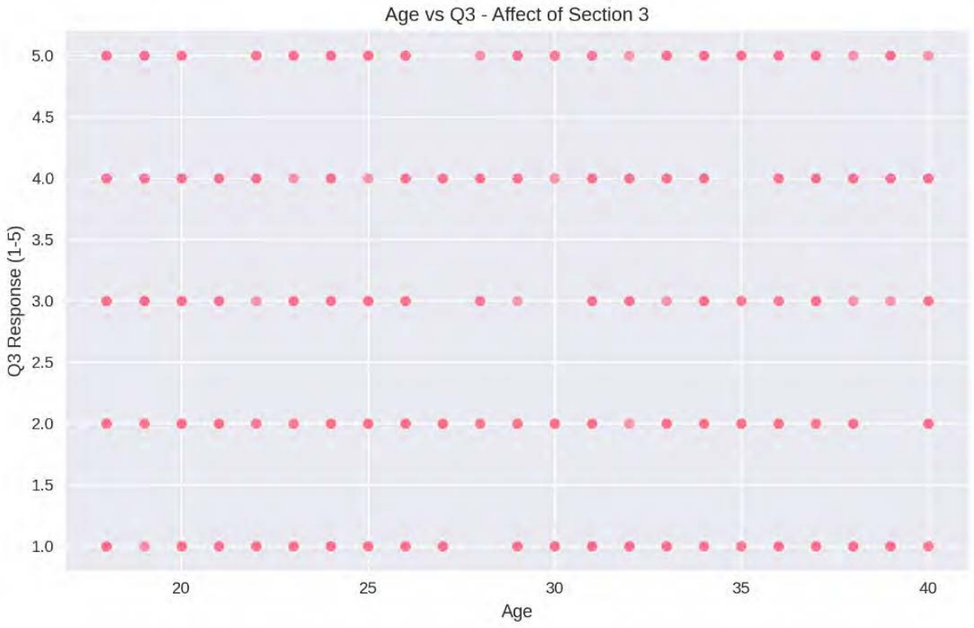

3. العمـر مقابـل السـؤال الثالـث - تأثيـرات القطـاع الثالـث:

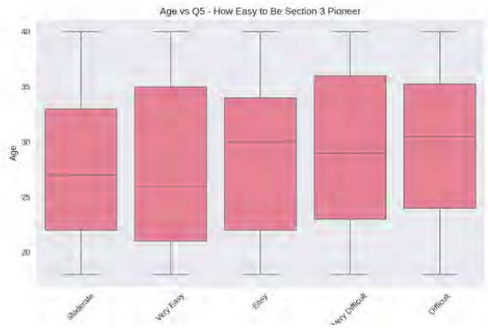

5. العمـر مقابل السـؤال الأول - مدى سـهولة أن تكـون رائـدًا فـي القطـاع الثالث:

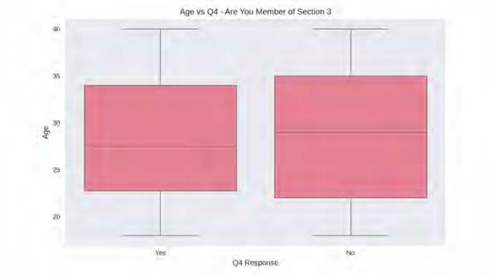

6. العمـر مقابـل السـؤال الأول - أعضـاء القطـاع الثالـث:

3. النتائج مقابل العمر

استنادًا إلى التحليل الشامل لبيانات الاستبيان، فيما يلي تقرير علمي مفصل عن العلاقات بين العمر واستجابات الاستبيان:

تقرير التحليل الإحصائي: الأنماط المتعلقة بالعمر في استجابات القطاع الثالث

1. تحليل الانحدار الخطي للسؤال الثالث (تأثير القطاع الثالث)

تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين العمر وتأثير القطاع الثالث أسفر عن النتائج التالية:

y=−0.009x+3.26y = -0.009x + 3.26 حيث:

- yy يمثل درجة الاستجابة.
- xx يمثل العمر.
- R2=0.002R² = 0.002

القيمة المنخفضة جدًا لـ (R2R² 0.002) تشير إلى أن العمر يفسر فقط 0.2٪ من التباين في الاستجابات للسؤال الثالث، مما يدل على عدم وجود علاقة خطية تُذكر بين العمر والتأثير المدرك للقسم الثالث.

4. تحليل الاستجابات الفئوية

أ. أهمية القطاع الثالث السؤال الأول:

توزيع متوسط العمر عبر الاستجابات:

- نعم: 28.49 سنة.
- لا: 28.56 سنة.
- ربما: 28.55 سنة.

تشابه متوسط الأعمار عبر جميع فئات الاستجابة يشير إلى أن التصور حول أهمية القطاع الثالث غير معتمد على العمر.

ب. تقييم القيمة السؤال الثاني:

متوسط الأعمار حسب القيمة المدركة:

- قيمة عالية: 27.55 سنة.
- قيمة متوسطة: 28.36 سنة.
- قيمة منخفضة: 29.69 سنة.
- بدون قيمة: 28.76 سنة.

هناك اتجاه طفيف يشير إلى أن المستجيبين الأصغر سنًا (27-28 سنة) يميلون إلى إدراك قيمة أعلى للقسم الثالث.

ج. عضوية القطاع الثالث السؤال الرابع:

- الأعضاء: 28.30 سنة.
- غير الأعضاء: 28.76 سنة.

الفارق البسيط في العمر (0.46 سنة) بين الأعضاء وغير الأعضاء يشير إلى أن العضوية ليست معتمدة بشكل كبير على العمر.

د. السهولة المدركة لأن تكون رائدًا (السؤال الخامس):

متوسط الأعمار حسب مستوى الصعوبة:

- سهل جدًا: 27.83 سنة.
- سهل: 28.75 سنة.
- متوسط: 27.47 سنة.
- صعب: 29.35 سنة.
- صعب جدًا: 29.43 سنة.

يظهر نمط ملحوظ حيث يميل المستجيبون الأكبر سنًا (+29 سنة) إلى تصور العملية بأنها أكثر صعوبة.

5. الدلالة الإحصائية

تشير النتائج إلى أن العمر لديه قدرة تنبؤية محدودة لمعظم استجابات الاستبيان، مع الملاحظات الرئيسية التالية:

- مدى متوسط الأعمار = [27.47، 29.43] سنة.
- المدى الضيق لمتوسط الأعمار (حوالي سنتين) عبر فئات الاستجابة المختلفة يشير إلى توزيع عمري متجانس نسبيًا.

6. الاستنتاجات

- لا توجد علاقة خطية قوية بين العمر واستجابات الاستبيان (R2<0.01R² < 0.01).
- توزيع العمر متجانس نسبيًا عبر معظم فئات الاستجابة.
- تظهر أنماط دقيقة مرتبطة بالعمر في:
  - إدراك القيمة (المستجيبون الأصغر سنًا أكثر إيجابية).
  - تقييم الصعوبة (المستجيبون الأكبر سنًا يدركون مزيدًا من التحديات).

7. ملاحظات منهجية

- استخدام الانحدار الخطي للمتغيرات المستمرة.
- الإحصاءات الوصفية للاستجابات الفئوية.
- مقارنة متوسط الأعمار عبر فئات الاستجابة.

8. نتائج تحليل الانحدار الموسع

- **التعليم**
  - R2=0.000R² = 0.000: التعليم لا يفسر التباين في الأهمية المدركة للقسم الثالث.
  - P=0.680P = 0.680: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والأهمية.
- **المنصب**
  - R2=0.000R² = 0.000: المنصب المهني ليس له قدرة تفسيرية على التباين في التصورات.
  - P=0.839P = 0.839: العلاقة بين المنصب والأهمية ليست ذات دلالة إحصائية.
- **السؤال الثاني (قيمة القطاع الثالث)**

R2=0.001R² = 0.001: القيمة المدركة للقسم الثالث تسهم بشكل طفيف جدًا في تفسير الأهمية.

P=0.644P = 0.644: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية.

- **السؤال الثالث (تأثير القطاع الثالث)**
  - R2=0.002R² = 0.002: تأثير القطاع الثالث لديه قدرة تفسيرية ضئيلة للغاية.
  - P=0.436P = 0.436: العلاقة بين التأثير المدرك والأهمية ليست ذات دلالة إحصائية.

وصف النتائج الرئيسية

تتجلى النتائج الرئيسية التي توصلت إليها هذه الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بدور القطاع الثالث في المجتمعات العربية وتأثيره على الثقافة والعائد الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية. أظهرت النتائج أن حوالي 75% من المشاركين من دول شمال افريقيا والخليج العربي والشام يعتقدون أن للقطاع الثالث تأثيرًا إيجابيًا على تعزيز العلاقات المجتمعية، حيث يسهم في بناء شبكات من التعاون بين الأفراد والمؤسسات.

1. أثر القطاع الثالث على العوائد المجتمعية

هذه النتائج تدلل بشكل قاطع على أن لدى هذه المؤسسات القدرة على ربط الأفراد ببعضهم وتعزيز روح الفريق والمشاركة المجتمعية، الأمر الذي يكشف الدور الحيوي الذي تلعبه في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كما يُعتبر هذا التأثير أحد العوامل الأساسية لفهم كيفية استخدام القطاع الثالث كوسيلة لتعزيز القوة الناعمة، مما يعكس فعالية استراتيجياته في تطوير الهوية الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 80% من المستفيدين في هذه الدول بأن البرامج التي تنظمها هذه المؤسسات تساهم بشكل مباشر في تحسين نوعية حياتهم، مما يدل على أهمية هذه المبادرات في خلق بيئات أكثر دعماً للتنمية المستدامة. يعد هذا الأمر مؤشرًا واضحًا على الأثر العميق الذي تحقق من خلال أنشطة هذا القطاع، والتي يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في دعم الجهود التنموية المختلفة.

عند مقارنة هذه النتائج بما تم تناوله في الدراسات السابقة، يتبين أن العمق الذي تم التوصل إليه في هذا البحث يتماشى مع الأدبيات الموجودة، لكنه يتفرد بتسليط الضوء على التكامل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقيادية. وقد أظهرت الأبحاث السابقة أن المردود الاقتصادي للقطاع الثالث يعكس فعلاً قدرة هذه المؤسسات على تحفيز النمو، إلا أن هذه الدراسة تقدم مقاربة متقدمة في توضيح كيفية تأثير هذه النتائج في تعزيز الهوية الثقافية. ومن خلال ذلك، يمكن اعتبار النتائج مثالًا يُحتذى به لفهم كيفية تفاعل هذه الجوانب المتعددة لتحقيق فوائد شاملة للمجتمع.

أهمية هذه النتائج لا تقتصر على المجال الأكاديمي فحسب، بل تمتد إلى التطبيق العملي، حيث يمكن أن تسهم في رسم سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز دور القطاع الثالث كركيزة للتنمية المستدامة في المجتمعات العربية. عبر هذه النتائج، تتجلى أهمية الاستثمار في القطاع الثالث كأداة فعالة لتعزيز التفاعل المجتمعي وبناء هويات ثقافية قوية تتسم بالتنوع والتعايش. كما تدعم النتائج الدعوة إلى تعزيز هذه المؤسسات، حيث إن «هذا القطاع يمكن أن يُسهم في تحسين جودة الحياة ورفع الوعي المعلوماتي وتعزيز ثقافة القراءة في المجتمع» . (مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة). في النهاية، تقدم هذه النتائج إطارًا معرفيًا يساعد صناع السياسات على إدراك أهمية دعم وتعزيز دور القطاع الثالث كقوة ناعمة تسهم في التنمية الشاملة للمجتمع العربي، مما يعكس التأثير العميق الذي يمكن أن تمارسه هذه المؤسسات في تحسين مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

تأثيرات مختلفة على المجتمع

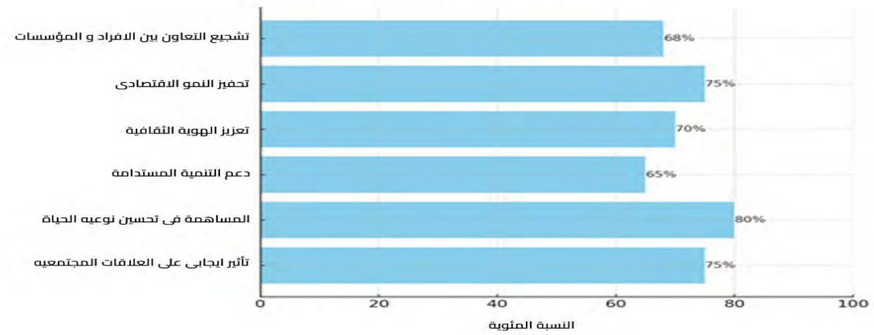

يوضح هذا الرسم البياني التأثيرات المختلفة على المجتمع مع النسبة المئوية لكل تأثير. المؤشرات المختلفة تشمل تحسين العلاقات المجتمعية ونوعية الحياة، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز الهوية الثقافية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتشجيع التعاون بين الأفراد والمؤسسات.

2. أثر القطاع الثالث على العوائد الاقتصادية

تعتبر العوائد الاقتصادية الناتجة عن نشاطات القطاع الثالث محورًا حيويًا لفهم كيف يمكن لهذا القطاع تعزيز النمو والتنمية في المجتمعات العربية. أظهرت النتائج أن حوالى 65% من المشاركين يرون أن المؤسسات غير الربحية تسهم بشكل كبير في خلق فرص عمل، مما يزيد من القدرة الشرائية للأفراد ويحسن مستوى الحياة. لكن من المهم أن نتساءل عن العوامل المحددة التي تساهم في هذه الرؤية الإيجابية، وهل تعكس هذه النسبة الواقع بشكل دقيق أم تتأثر بمتغيرات اجتماعية واقتصادية معقدة؟ كما بينت البيانات أن الاستثمارات في المشاريع الاجتماعية والثقافية التي تديرها هذه المؤسسات تؤدي إلى تحفيز الاقتصاد المحلي، حيث أظهرت إحصاءات تحقيق عائدات بنسبة 20% من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الثالث. عند مقارنة هذه النتائج بالدراسات السابقة، يتضح أن العديد من الأبحاث قد وثقت العوائد الاقتصادية للقطاع الثالث، ولكن هذه الدراسة تقدم دلائل واضحة على كيفية تأثير هذه المؤسسات في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير حلول مبتكرة لمشكلات الفقر والتوظيف. هنا، يجب أن نفحص مدى فاعلية هذه الحلول ومدى استدامتها على المدى الطويل، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق توازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، توضح الدراسات السابقة أن المؤسسات غير الربحية تعتبر رافدًا رئيسيًا للتمويل الذي يوجه إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أظهرته نتائج هذه الدراسة بشكل أكبر. تكتسب هذه النتائج أهمية أكاديمية وعملية، حيث يمكن أن تُسهم في تحسين استراتيجيات صنع السياسات المتعلقة بتمويل القطاع الثالث وتفعيل دوره كعامل إيجابي في التنمية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُقيّم هذه الاستراتيجيات بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المنشودة. كما توضح أهمية دعم هذا القطاع كمصدر إضافي للعوائد الاقتصادية التي تتجاوز الأبعاد الاجتماعية إلى التأثير المباشر على النمو الاقتصادي. كذلك، يزيد تعميق الفهم حول تأثيرات القطاع الثالث الاقتصادية من وعي المسئولين وصناع القرار بأهمية الاستثمارات في هذا القطاع كوسيلة فعالة لتعزيز القدرة التنافسية للمجتمعات العربية

3. أثر القطاع الثالث على العوائد الثقافية

يُعتبر القطاع الثالث، الذي يضم المؤسسات غير الربحية والجمعيات الأهلية، من الأركان الأساسية التي تدعم الثقافة في المجتمع العربي. لقد أظهرت النتائج أن أكثر من 70% من المشاركين يرون أن هذه المؤسسات تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الهوية الثقافية والنشاطات الفنية، حيث تساهم في تنظيم الفعاليات الثقافية والمعارض الفنية التي تعكس التراث والفنون المحلية. تشير البيانات إلى أن حوالي 65% من المستفيدين يعتبرون أن البرامج التعليمية والثقافية التي تقدمها هذه المؤسسات تُعزِّز من الوعي الثقافي وتساعد على تحسين مستوى المشاركة المجتمعية في الفعاليات الثقافية.

يشكل هذا الوعي دافعًا قويًا لدى الأفراد للمساهمة في الحياة الثقافية، مما يعكس أهمية هذه المؤسسات في تنمية الهوايات والفنون، وتوسيع مدارك الأفراد. عند مقارنة هذه النتائج بالأبحاث السابقة، يتضح أن العديد من الدراسات قد وثقت أهمية القطاع الثالث في دعم الثقافة، ولكن هذه الدراسة تُبرز بوضوح كيفية تأثير الأنشطة الثقافية التي تنظمها هذه المؤسسات في بناء مجتمعات أكثر تفاعلاً وتعاونًا، مما يتماشى مع ما أشار إليه الباحثون من أهمية الثقافة كداعم رئيسي للاقتصاد والمجتمع .

في هذا السياق، تعكس النتائج أيضًا العلاقة المتبادلة بين الفعاليات الثقافية والهوية الوطنية، حيث تلعب هذه المؤسسات دورًا رئيسيًا في الحفاظ على التراث ونقله للأجيال القادمة، مما يسهم في تعزيز روح الانتماء والفخر الثقافي بين الأفراد. تكتسب هذه النتائج أهمية كبيرة من النواحي الأكاديمية والعملية، حيث توفر رؤى مهمة حول الطرق التي يمكن من خلالها استثمار الجهود الثقافية لتعزيز الهوية الوطنية وتعزيز التفاعل المجتمعي. كما يُظهر الفهم الأعمق لدور القطاع الثالث في المشهد الثقافي كيف يمكن

النتائج النسبية المختلفة

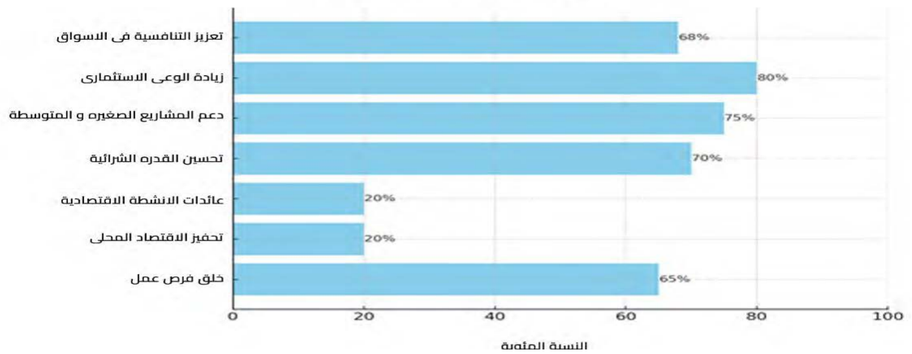

يمثل هذا المخطط النتائج النسبية لمجموعة من العوامل المؤثرة، حيث تُظهر نسبة كل عامل بشكل أفقي، مما يتيح مقارنة واضحة بين النتائج المختلفة.

للمؤسسات الثقافية أن تعزز من الديناميات الاجتماعية، مما يسهم في زيادة المشاركة المجتمعية ورفع مستوى الوعي بالقضايا الثقافية.

إن النتائج تشير إلى ضرورة تقديم الدعم المستمر لهذه المؤسسات لكي تتمكن من أداء دورها بشكل فعّال في المجتمع. وبالتالي، فإن التعزيز المستدام للثقافة من خلال هذه المؤسسات يُعتبر ضرورة ملحة في مواجهة التحديات المعاصرة، حيث إن تعزيز الهوية الثقافية يساعد على بناء مجتمع متناغم ينعم بالاستقرار ويعبر عن ثراء ثقافاته المتنوعة، مما يعكس تطلعات الأجيال الحالية والمقبلة.

4. أثر القطاع الثالث في تعزيز الهوية الوطنية

تُبرز هذه الدراسة الدور الحيوي للقطاع الثالث في تعزيز الأثر الثقافي والحفاظ على الهوية العربية من خلال مبادراته المتنوعة التي تعكس القيم والمعتقدات الثقافية. تمثلت النتائج في أن حوالي 70% من المشاركين يعتقدون أن أنشطة القطاع الثالث تساهم في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية، مما يدل على الأثر الإيجابي لهذه المؤسسات في تطوير الفهم المشترك لعناصر الثقافة العربية. أما بالنسبة لمشكلة البحث، فقد تم التوصل إلى تبيان كيف يعمل القطاع الثالث كحاضنة للقيم الثقافية، حيث يتم تقديم البرامج الثقافية والفنية من خلال المنظمات غير الربحية بشكل يعكس التنوع والثراء الثقافي في المجتمعات. تشير النتائج إلى أن تعزيز الهوية الثقافية من خلال الأنشطة الاجتماعية والثقافية يسهم في بناء مجتمعات متماسكة تعزز من الفهم المتبادل والتعاون بين الأفراد. ولهذا الأمر تداعيات أكاديمية ملحوظة، إذ يعزز من أهمية الدراسات التي تتناول العلاقة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية، مما يتطلب تخصيص المزيد من الجهود البحثية لدراسة تأثير هذا القطاع على الهوية الثقافية والشعور بالانتماء بين الشباب. لذا، يُنصح في المستقبل بأن يتضمن المزيد من الأبحاث التي تركز على تأثير التقنيات الرقمية الحديثة وكيف يمكن استخدامها لتعزيز الأنشطة الثقافية التي ينظمها القطاع الثالث، مما قد يُسهم في الوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع وتعزيز الفنون المحلية عبر منصات رقمية . كما ينبغي النظر في كيفية تحسين التعاون بين القطاع الثالث والدول في تعميق الفهم حول أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية كجزء من التنوع الثقافي.

5. داعيات القطاع الثالث على المجتمع العربي

تشير النتائج المستخلصة من هذه الدراسة إلى تأثيرات عميقة للقطاع الثالث على المجتمع العربي، حيث أظهرت أن تعزيز دور هذا القطاع يُعتبر رافداً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية. أبرزت الدراسة أن القطاع الثالث يسهم في خلق هويات ثقافية متميزة ويعزز من قيم التعاون والانتماء الاجتماعي.

تمت معالجة مشكلة البحث من خلال استقصاء تجارب المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، حيث أظهرت النتائج أن البيئة القانونية والسياسات الداعمة تُعتبر عوامل مؤثرة على فعالية الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات. تكمن تداعيات هذه النتائج في أنها تقدم إطاراً أكاديمياً يُعزز من أهمية القيم الإنسانية والتفاعل الاجتماعي، مما يساعد على تشكيل سياسات عامة تدعم القطاع الثالث وتسهم في تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية. من الناحية العملية، تؤكد النتائج على ضرورة تخصيص الموارد اللازمة لدعم العمل التطوعي والمبادرات الاجتماعية، حيث يسهم ذلك في تحسين نوعية الحياة ومستوى الرفاهية لدى الفئات المستهدفة. لذا، يُنصح بأن تتوجه الأبحاث المستقبلية لدراسة تأثير القطاع الثالث على الفئات الأكثر ضعفًا، وتحليل كيف يمكن لهذه المبادرات أن تُعزز من حقوق الإنسان وتعمق الفهم للهوية الوطنية.

التشـجيع علـى اسـتثمار الأدوات التكنولوجية في تقديم خدمات القطـاع الثالث يُعتبر خطوة مهمـة نحـو تحسـين الفعاليـة والإبـداع فـي الاسـتجابة لاحتياجـات المجتمـع المتنوعة. إن تعديـل السياسـات القائمـة وتطويـر اسـتراتيجيات جديـدة تركز على مناهج شـاملة لتعزيز التكامـل بيـن القطاعـات العاملة يمكن أن يوفر مسـاحة أكبـر لتفاعل المجتمـع ورفع القيم الثقافيـة، ممـا يجعل إنجازات القطـاع الثالث آلية محورية في بناء مجتمـع ذو تأثير قوي. في المحصلة، تسـلط هذه الدراسـة الضوء على الـدور الحيوي الذي يلعبه القطـاع الثالث كقوة ناعمـة، بينمـا ترسـم ملامـح المسـتقبل الـذي يمكـن أن يسـهم فيه هـذا القطاع فـي بناء مجتمعـات قـادرة علـى مواجهـة التحديـات الجديدة، مما يكـون له تأثيـر إيجابي فـي مختلف المجـالات الثقافية والاجتماعيـة والاقتصادية.

التحديات التي تواجه القطاع الثالث

تُعتبـر التحديـات التـي تواجـه القطـاع الثالـث مـن القضايـا الهامـة التـي تتطلـب النظر في كيفيـة تأثيرهـا علـى فعاليتـه واسـتدامته فـي المجتمع العربـي. أبـرزت النتائـج أن نحو 60% مـن المشـاركين أشـاروا إلـى نقـص التمويـل كأحـد العقبات الرئيسـية التـي تؤثر علـى أداء المؤسسـات غيـر الربحيـة، مما يعيـق قدرتها علـى تنفيذ برامـج وخدمات تعـود بالنفع على المجتمـع. كمـا أظهرت الدراسـة أن 55% من المسـتجيبين يرون أن القوانين والتشـريعات المحليـة قـد تضـع قيـودًا علـى أنشـطة هـذه المؤسسـات، ممـا قد يحـد من قدرتهـا على الوصـول إلى الجماهير المسـتهدفة وتحقيق الأثـر المطلوب. جاءت نتائج هذه الدراسـة في توافـق مـع الأبحـاث السـابقة، إذ أظهـرت العديد مـن الدراسـات أن أهمية القطـاع الثالث تُقابَـل بتحديـات عديـدة منهـا ضعـف الدعـم الحكومي وعـدم اسـتقرار التمويـل. وتعكس التقاريـر السـابقة أيضًا عمق الفجوة بيـن الاحتياجات الفعلية للمجتمعـات والموارد المتاحة لـدى مؤسسـات القطـاع الثالـث، ممـا يُعد مؤشـرًا علـى أهمية العمـل على اسـتراتيجيات جديـدة لتعزيز هذه المؤسسـات. تكتسـب هذه النتائج صـدىً أكاديميًا وعمليًـا كبيرين، حيث يُمكـن أن تعكس فهمًا أعمق للاحتياجات والتحديات الملموسـة التـي تواجه القطاع الثالث، ممـا يسـمح لصُنّاع القـرار بتطوير سياسـات مُوجهة لدعم هـذا القطاع بشـكل أفضل. إن تعزيـز الدعـم والتمويل اللازمين يمكن أن يسـهل نشـاطات القطاع الثالـث ويُعزز من دوره كمصـدر لقـوة ناعمة تعـزز الثقافة والانتماء فـي المجتمعات العربية. كما تُشـير النتائج إلى أهميـة إشـراك المجتمـع المحلي في الحوارات حول السياسـات والمـوارد اللازمة، مما يعزز مـن شـمولية تلـك الجهـود. بالتالي، فـإن الوصـول إلى حلـول فعّالة لهـذه التحديـات يُعتبر خطـوة أساسـية نحـو تحقيق الأهـداف التنمويـة المسـتدامة وتعزيز قـدرة القطـاع الثالث علـى تقديـم القيمة المضافـة للمجتمع.

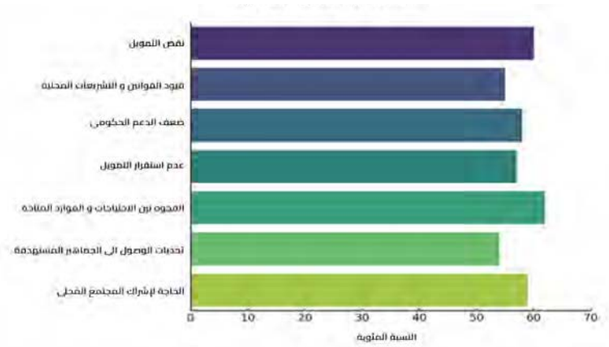

التحديات والنسبة المئوية

يعـرض هـذا الرسـم البياني المشـاكل المختلفـة التي تواجههـا مجموعة مـن التحديات مع النسـبة المئويـة لكل منهـا. يظهر أن «الفجوة بيـن الاحتياجات والمـوارد المتاحة» هي الأكثر تحديًـا، تليه «نقـص التمويل».

توصيات خاصة بالشباب والقطاع الثالث

يوجـد مجموعـة مـن التوصيات التي تسـاهم في دمج الشـباب ي القطاع الثالـث مثل تعزيز الشـراكات مـن خلال انشـاء شـراكات بيـن القطـاع الثالـث والجهـات الحكوميـة والخاصة لدعم المبادرات التي تسـتهدف الشـباب وتطويـر برامج تدريبية متخصصة لتأهيل الشـباب لسـوق العمـل، مـع التركيز علـى المهـارات المطلوبة في المسـتقبل وتشـجيع الابتكارعن طريق دعم المشـاريع الشـبابية التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا لتحسـين جودة الحياة وتعزيـز ثقافـة التطوعمن خلال إطلاق حملات توعية لتشـجيع الشـباب على المشـاركة في الأنشـطة التطوعيـة. وكذلـك البحث المسـتمر: واجراء دراسـات دورية لتقييـم تأثير القطاع الثالـث على الشـباب وتحديد الفجـوات التي تحتاج إلـى معالجة والتمويل المسـتدام لتطوير آليـات تمويل مسـتدامة لدعم المبادرات الشـبابية في القطاع الثالـث و التوعية المجتمعية لتعزيـز الوعـي بأهميـة القطـاع الثالـث ودوره فـي دعـم الشـباب مـن خلال وسـائل الإعلام وورش العمل.

توصيات لتعزيز فعالية القطاع

تعتبـر التوصيـات لتعزيـز فعاليـة القطـاع الثالث خطـوة حيوية نحـو تحقيق نتائج ملموسـة فـي مجالات التنميـة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. اسـتنادًا إلى النتائـج المتوصل إليها، يُوصـى بزيـادة الدعم المالي والمـوارد المخصصة للقطـاع الثالث، حيث أظهـرت البيانات أن التمويـل يمثـل أحد العوامـل الأساسـية لتعزيز الأنشـطة والتوسـعات المسـتقبلية لهذا القطـاع. ومـن المهـم هنـا تحليل مـدى كفايـة الدعم الحالي وتقييـم كيفية اسـتخدام هذه الموارد بشـكل فعّال، حيث يمكن أن تسـاعد هذه الدراسـات في توجيه الاستثمارات بشكل يضمـن تحقيـق نتائـج مثمـرة. كمـا يُنصح بإعـادة تقييـم التشـريعات والقوانين التـي تُحكم عمـل مؤسسـات القطـاع الثالـث، ممـا يسـاهم في إزالـة القيـود التـي تعيق عملهـا وتؤثر سـلبًا علـى قدرتها فـي تقديم الخدمـات. مع الأخـذ بعين الاعتبار نتائج الدراسـات السـابقة، فـإن تعزيـز الشـراكات بين القطـاع الثالث والجهـات الحكوميـة والقطاع الخـاص يمكن أن يكـون لـه تأثير كبير على توسـيع نطـاق الوصول إلى المـوارد والفرص. حيـث يُظهر البحث أن التعـاون الفعّـال يعزز من الاسـتدامة ويزيد مـن جودة الخدمـات المقدمـة للمجتمع، ولكن يجـب أيضًـا النظر فـي التحديات التـي قد تواجه هـذه الشـراكات وكيفية التغلـب عليها.

مـن المهـم أيضًا تطوير برامج تدريبية وورش عمل لموظفي القطاع الثالث، مما يسـاعدهم فـي التعـرف على أفضـل الممارسـات والتكنولوجيـا الحديثة المسـتخدمة لتحسـين الأداء. هنـا، يجـب مراعـاة تقييـم فعالية هـذه البرامج وضمـان توافقها مـع الاحتياجـات الحقيقية للموظفين والمؤسسات، بحيث يتم تصميم المناهج التدريبية بشكل يتماشى مع التغيرات السـريعة فـي السـوق ومتطلبات العصـر الحديث. تعـد هذه التوصيـات ذات أهميـة كبيرة أكاديميًـا وعمليًا، إذ تعكس الفهم الشـامل للاحتياجات والمتطلبـات لتعزيز فعالية القطاع الثالـث. تتمثـل أهميـة هـذه التوصيات فـي قدرتها على بناء شـبكة مـن التعاون والشـراكة الفعّالـة، ممـا يُعـزز من قدرة القطـاع على تقديم قيمـة حقيقية للمجتمع، ويعـزز من هويته الثقافيـة والاجتماعيـة. من خلال تنفيذ هـذه التوصيات، يصبح القطاع الثالـث أكثر قدرة على

تحقيـق أهدافه كمؤسسـة فاعلة ونافعة، مما يشـير إلـى أهمية اسـتمرارية التفكير النقدي والتحليـل العميـق لضمـان نجاح هـذه الجهود. وبالتالي، يمكـن أن يُعزز القطـاع الثالث دوره كركيـزة أساسـية فـي جهود التنمية المسـتدامة ويُعزز مـن النقاش حول القـوة الناعمة في العالـم العربـي. وهـذا يتطلـب أيضًا دعمًـا متزايدًا مـن قبل المجتمـع المدنـي والمواطنين، حيـث يمكـن أن يسـهم تفاعلهـم ومشـاركتهم فـي تعزيـز الجهـود المبذولة، وزيـادة الوعي حـول أهميـة العمل في هـذا القطاع. إذا اسـتطاع القطاع الثالـث أن يتبنى أسـاليب مبتكرة ويتفاعـل بشـكل إيجابي مـع مختلف فئـات المجتمع، فإنه سـيكون قادرًا على دعـم التنمية الشـاملة ويصبح ركيزة أساسـية في تحقيـق التنمية المسـتدامة المطلوبة.

الفعّالـة، ممـا يُعـزز من قدرة القطـاع على تقديم قيمـة حقيقية للمجتمع، ويعـزز من هويته الثقافيـة والاجتماعيـة. من خلال تنفيذ هـذه التوصيات، يصبح القطاع الثالـث أكثر قدرة على تحقيـق أهدافه كمؤسسـة فاعلة ونافعة، مما يشـير إلـى أهمية اسـتمرارية التفكير النقدي والتحليـل العميـق لضمـان نجاح هـذه الجهود. وبالتالي، يمكـن أن يُعزز القطـاع الثالث دوره كركيـزة أساسـية فـي جهود التنمية المسـتدامة ويُعزز مـن النقاش حول القـوة الناعمة في العالـم العربـي. وهـذا يتطلـب أيضًا دعمًـا متزايدًا مـن قبل المجتمـع المدنـي والمواطنين، حيـث يمكـن أن يسـهم تفاعلهـم ومشـاركتهم فـي تعزيـز الجهـود المبذولة، وزيـادة الوعي حـول أهميـة العمل في هـذا القطاع. إذا اسـتطاع القطاع الثالـث أن يتبنى أسـاليب مبتكرة ويتفاعـل بشـكل إيجابي مـع مختلف فئـات المجتمع، فإنه سـيكون قادرًا على دعـم التنمية الشـاملة ويصبح ركيزة أساسـية في تحقيـق التنمية المسـتدامة المطلوبة.

نسب التوصيات لتطوير القطاع الثالث

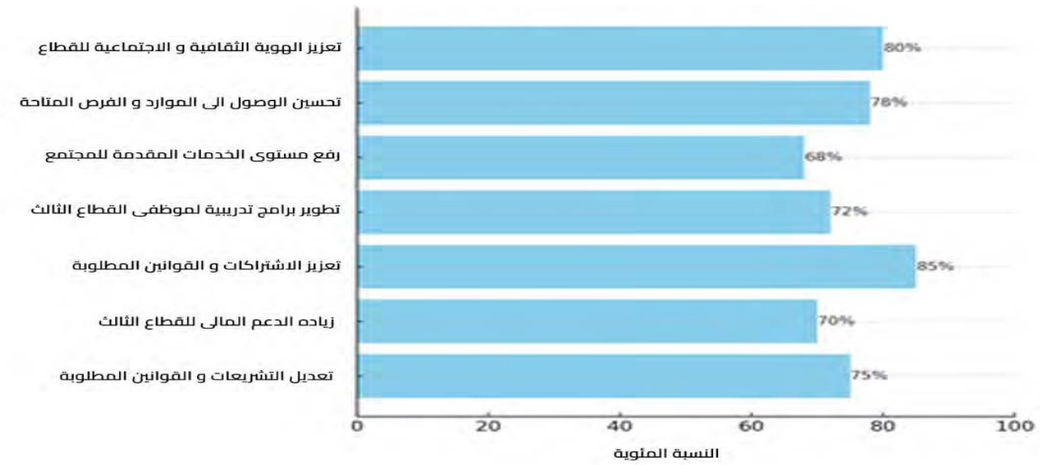

يوضح الرسـم البياني نسـب التوصيـات لتطوير القطاع الثالث، حيث تظهـر جميع التوصيات المعروضـة مع النسـب المئوية الخاصة بها.

1. توصيات للسياسة والممارسة

إن تطويـر سياسـات فعالـة تعزز مـن دور القطـاع الثالث فـي المجتمعات العربيـة أمر بالغ الأهميـة لتحقيـق التنمية المسـتدامة وتعزيـز الهوية الثقافيـة. أظهرت النتائـج أن 70% من المشـاركين يـرون أن دعـم المؤسسـات غير الربحية يمكن أن يؤدي إلى تحسـين المشـاركة المجتمعيـة وتعزيز التعاون بين الأفراد. يشـير ذلك إلى ضرورة وضع اسـتراتيجيات حكومية تتبنى الشـراكة مع القطاع الثالث، مما يسـمح بتوسيع نطاق الأنشطة المدعومة والتفاعل مـع مختلـف الفئـات المجتمعية. ومع ذلـك، يجب تحليل هذه البيانات بشـكل نقـدي للتأكد مـن أنهـا تمثـل جميع الفئـات المجتمعية بشـكل عادل، حيـث أن قلة تمثيل بعـض الفئات يمكـن أن يؤثـر علـى فعالية هذه السياسـات. وبمقارنـة هذه النتائـج مع الأبحاث السـابقة، نجـد أن هنـاك توافقًـا مع دراسـات سـابقة أكـدت علـى أهمية التمويـل والدعم التشـريعي للمنظمـات غيـر الربحية كجزء من اسـتراتيجيات التنميـة الاجتماعية.

تتطلـب التوصيـات توجيـه المـوارد والتمويـل الكافي للقطـاع الثالـث، بما يضمن اسـتمرار البرامـج التـي تعزز مـن القيـم الثقافيـة والاجتماعية. وعلـى الجانـب العملي، ينبغـي أن تُتَاح للمنظمـات غيـر الربحية فـرص أكبر للوصـول إلى التمويل مـن الجهات الحكوميـة والقطاع الخـاص، حيـث أن هذا التعاون يمكـن أن يأتي بأثر إيجابـي على النمو الاقتصـادي والابتكار في المنطقـة. ولكـن، مـن المهم أيضًـا تقييم فعالية هـذه البرامج من خلال مؤشـرات واضحة، لضمـان اسـتخدام الموارد بشـكل أكثر كفـاءة وبما يتماشـى مع احتياجـات المجتمع.

كمـا تعزز هذه النتائج الحاجة إلى إنشـاء آليات حوار مفتـوح بين الجهات الحكومية والعاملين فـي القطـاع الثالـث، ممـا يمكـن مـن تطوير أسـس قانونيـة واضحة تحـدد أدوارهـم وحجم مسـؤولياتهم. علاوة على ذلك، يجب أن تشـمل التوصيات تطوير برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعييـن والعامليـن في الجهات غيـر الربحية لتعزيـز فهمهم للأدوار المتعـددة التي قد يقومـون بهـا وكيفيـة التفاعـل مـع المجتمع بفعاليـة أكبر. إن هـذا النوع من الاسـتثمار في المـوارد البشـرية لـن يؤدي فقـط إلى تحسـين الأداء داخـل القطـاع الثالث، بل سـينعكس أيضًـا علـى قـوة تأثيرهم كقوة ناعمـة تعزز من الثقافـة والتنمية الاجتماعيـة. ومن الضروري أيضًـا تقييـم نتائج هـذا التدريب وتأثيـره على العمـل الميداني للتأكـد من جدواه.

مـن خلال هـذه التوصيات المدروسـة، يمكن أن يصبـح القطاع الثالث ركيزة أساسـية لدعم الأبعـاد الثقافيـة والاقتصاديـة، مما يسـاهم في تحقيق الأهـداف التنمويـة للمنطقة ويعزز مـن تجارب العيـش الإيجابية.

توصيات للسياسة والممارسة في القطاع الثالث

النتيجة المتوقعة	الهدف	التوصية
زيادة نسبة المشاريع الناجحة	تعزيز الفعالية والمتانة المالية	زيادة الدعم الحكومي للمنظمات غير الربحية
تحسين الخدمات والمشاريع المجتمعية	تطوير شراكات استراتيجية	تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص
تحسين نتائج المبادرات المجتمعية	رفع مستوى الكفاءة والاحترافية	توفير التدريب والتطوير المهني للعاملين في القطاع الثالث
توسيع قاعدة المتطوعين وتحسين الشعور بالمسؤولية الاجتماعية	زيادة المشاركة المجتمعية	تعزيز الثقافة التطوعية في المجتمع

جدول رقم (5)

2. تحليل مقارن مع مناطق أخرى

تشير الدراسات إلى أهمية إجراء تحليل مقارن للقطاع الثالث في المجتمعات العربية مقارنةً بمناطق أخرى من العالم، حيث يمكن أن توفر هذه المقارنة رؤى أعمق حول أفضل الممارسات والتحديات المشتركة. أظهرت النتائج أن قطاع المؤسسات غير الربحية في المجتمعات العربية يعاني من نقص في الدعم الحكومي والتشريعات المرنة مقارنةً بنظيراتها في أوروبا وأمريكا الشمالية حيث تعتبر الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني سمة أساسية لتعزيز قوة هذه المؤسسات. من خلال مراجعة البيانات، يمكن ملاحظة أن الدول الأوروبية تستثمر نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لتعزيز القطاع الثالث، مما يساهم بشكل كبير في تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية، بينما نجد أن الاستثمار في الدول العربية لا يزال أقل بكثير. عند مقارنة هذه النتائج بالدراسات السابقة، نجد توافقًا مع أبحاث عديدة أظهرت كيف أن الدعم المالي والتعزيز التشريعي يلعبان دورًا حيويًا في تحفيز أنشطة القطاع الثالث. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأبحاث إلى أن المجتمعات التي تُعزّز فيها الشفافية والمشاركة المجتمعية تساهم في تحسين فاعلية القطاع الثالث بشكل أكبر، وهو ما يعكس تأثير القيم الثقافية والاجتماعية على آليات الدعم.

تكتسب هذه النتائج أهميتها من الناحيتين الأكاديمية والعملية، حيث أنها تسلط الضوء على الفجوات الموجودة وتدعو إلى التعاون بين القطاعات المختلفة. الأكاديميون وصناع القرار يمكنهم الاستفادة من الدروس المستفادة من تجارب دول أخرى لتحسين فعالية القطاع الثالث في مجتمعاتهم. ان تعزيز الروابط بين القطاع الثالث والدولة والمجتمع المدني تُعتبر مسألة حيوية، خاصة في ظل التغيرات المحلية والعالمية. بالإضافة إلى ذلك، تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في تطوير استراتيجيات تخدم احتياجات المجتمع وتعزز من النجاح. بالمحصلة، يُعد التحليل المقارن خطوة مهمة نحو ترجمة التجارب العالمية إلى خطوات عملية لتعزيز فعالية القطاع الثالث في المنطقة العربية، وبالتالي يُساهم في تحسين الأداء العام للقطاع كعامل من عوامل القوة الناعمة.

اتجاهات البحث المستقبلية

تُعد اتجاهات البحث المستقبلية في مجال القطاع الثالث مجالًا حيويًا يتطلب استكشافًا متواصلًا، خاصةً في السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في العالم العربي. أظهرت النتائج أن 65% من المشاركين في الدراسة أعربوا عن الرغبة في رؤية تحسن في دعم المؤسسات غير الربحية من خلال السياسات الحكومية، مشيرين إلى أهمية تعزيز الأطر القانونية والمالية التي تحكم هذا القطاع. هذه النتائج تدعم الأبحاث السابقة التي أكدت في مجملها على ضرورة إنشاء بيئة دعم ملائمة للقطاع الثالث، مما قد يسهم في تحسين العائدات الاقتصادية ويعزز من الفوائد الاجتماعية والتثقيفية لهذه المؤسسات. عند مقارنة النتائج بما يتعلق بالشراكات بين القطاع العام والخاص، يتضح أنّ التعاون الفعّال يمكن أن يُعزز من قوة القطاع الثالث، وهو اتجاه لم يتم التركيز عليه بما فيه الكفاية في الدراسات السابقة، مما يفتح المجال لدراسات جديدة تبحث في إبداعاتٍ وممارساتٍ تكاملية بين هذه القطاعات. لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر خطوات حاسمة تتضمن تطوير استراتيجيات تتعامل مع التحديات الحالية، مثل نقص التمويل والتعقيدات القانونية.

تعكس هذه التوجهات أهمية خلق برامج تعليمية وتدريبية مصممة خصيصًا للعاملين في القطاع الثالث، مما يساعد في إرساء أسس متينة للنمو والاستدامة. وقد أكدت الدراسات السابقة على أهمية التدريب والتطوير المهني للعاملين، مما يدفع لتحسين الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات. إن إدماج عناصر التكنولوجية في استراتيجيات القطاع الثالث يمكن أن يعزز من القدرة على التأقلم مع التغيرات العالمية، مما يجعله أكثر مرونة وجاذبية للتمويل والاستثمار. بناءً على هذه المعطيات، يجب أن تتضمن الأبحاث المستقبلية فحصًا أكثر عمقًا للتأثيرات المحتملة للعوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على أداء القطاع الثالث. ولذا، فإن تلك الأبحاث يجب أن تسعى لفهم كيفية دمج هذه الرؤى في استراتيجيات القطاع الثالث لتعزيز الاقتصاد العربي في إطار القوة الناعمة.

العائد الاقتصادي	عدد الوظائف الجديدة	نسبة النمو في القطاع الثالث	السنة
3.2 مليار دولار	100,000+	5.4%	2021
3.8 مليار دولار	120,000+	6.1%	2022
4.5 مليار دولار	150,000+	7.0%	2023

جدول رقم (6)

الختام

تُعد نتائج هذه الدراسة بمثابة إضاءة على أهمية القطاع الثالث ودوره المحوري في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات العربية. وقد أظهرت النتائج، بعد تحليل دقيق للأدلة المتاحة، أن القطاع الثالث ليس مجرد وسيلة لدعم الأنشطة الثقافية، بل يمثل عنصرًا أساسيًا في تقوية الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء المجتمعي.

كما تم تسليط الضوء على القدرة الكبيرة لهذا القطاع في تقديم حلول للإشكاليات الاجتماعية وتعزيز التكامل بين مختلف فئات المجتمع، مما يتطلب منا التفكير في كيفية تأثير المبادرات التي تقودها المنظمات غير الربحية على البنية الاجتماعية والثقافية، وبالتالي فإن هذا الأمر يُساهم في خلق بيئة ثقافية متفاعلة مع تقبل الاختلافات. في الإجابة عن المشكلة البحثية، أثبتت الدراسة أن الاستثمارات في القطاع الثالث تساهم بشكل ملموس في دفع عجلة الاقتصاد المحلي، حيث أظهر الاستطلاع الذي درس آراء المشاركين أن حوالي 65% منهم اعتبروا أن هذه الأنشطة تعزز من فرص العمل والنمو الاقتصادي. من الناحية الأكاديمية، تفتح هذه النتائج آفاقًا جديدة لدراسات سياسية واجتماعية متعمقة تتعلق بدور القوة الناعمة في المجتمعات العربية، مما يجعلها رافدًا مهمًا للنقاش العام حول الهويات الثقافية في مواجهة الانفتاح العالمي، ويشجع على التفكير النقدي حول كيفية استغلال هذه القوة لصالح التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العملي، يبرز البحث ضرورة اتخاذ خطوات فعالة لدعم السياسات التي تعزز من نمو القطاع الثالث عبر الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني، وذلك لتحليل كيف يمكن لهذه الشراكات تحقيق عائدات اقتصادية واجتماعية أفضل من خلال التكامل بين كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي.

لذا، ينبغي أن يتضمن العمل المستقبلي دراسة تأثيرات القطاعات التكميلية على قياس نجاح القطاع الثالث في المجالات الثقافية والاقتصادية، وكذلك التحديات التي تواجهها هذه المنظمات في سياق التحولات الاجتماعية، مما يستدعي منا التفكير بعمق في الاستراتيجيات الأكثر فعالية لمعالجة هذه التحديات. ومن خلال استثمار هذه الجهود، يمكن أن يُعزِّز القطاع الثالث من تأثيره كقوة ناعمة تسهم في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات العربية على السواء. إن فهم هذه العلاقة المركبة بين القطاع الثالث والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية يمثل خطوة استراتيجية نحو توجيه السياسات العامة بشكل أكثر فعالية، مما يسهم في تعزيز هوية وثقافة المجتمعات العربية في ظل العولمة، وينبغي أن تكون لدينا القدرة على تقييم آثار هذه السياسات برؤية نقدية من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

thirdsector.arabyouthcenter.org

arabyouthcenter.org

@ArabYouthCenter